وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

مطبوعة في مقياس الجغرافيا السياسية
موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك

من إعداد الأستاذ:
د.وهبي زكرياء

السنة الجامعية 2024/2023

تمهيد:

الجغرافيا السياسية (Géographie politique) هي فرع من فروع العلوم السياسية والعلاقات الدولية يهتم بدراسة تأثير الجغرافيا (بما في ذلك الموقع والمناخ والموارد الطبيعية والحدود وغيرها) على السياسة والعلاقات بين الدول، فكما كتب **نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman** ذات يوم وقال أن: "الوزراء يأتون ويذهبون وحتى الدكتاتوريون يموتون لكن السلاسل الجبلية تبقى ثابتة دون أن يمسها أحد"، وبناء على هذا الثبات رأى سبيكمان أن الجغرافيا باعتبارها الواقع المادي الذي تواجهه الدول تشكل عاملا حاسما في العلاقات الدولي، حيث توفر الجغرافيا السياسية فهما لكيفية تشكيل العوامل الجغرافية للطموحات الاستراتيجية للدول، وصراعات القوة والنفوذ بينها، وتوزيع السلطة على المستوى العالمي.

وفي إطار دراسة العلاقات الدولية، تعتبر الجغرافيا السياسية أداة تحليلية أساسية لفهم قضايا معقدة مثل النزاعات الحدودية والأمن الإقليمي والتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، وتأثير التغيرات الجغرافية (مثل تغير المناخ أو التحولات الديموغرافية) على النظام الدولي، على سبيل المثال يمكن النظر إلى التنافس بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين مثل الولايات المتحدة والصين من منظور جغرافي سياسي لتفسير النزاعات حول بحر الصين الجنوبي أو استراتيجيات الدولتين في البنية التحتية العالمية مثل مبادرة الحزام والطريق.

يُقدم هذا المقياس لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية أدوات لفهم الروابط المعقدة بين الجغرافيا والسياسة، ومن خلال دراسة هذه المفاهيم وتحليل الدور المتغير للدول في النظام الدولي، سيتمكن الطلبة من إدراك تأثير العوامل الجغرافية على القرارات السياسية والاستراتيجية للدول، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية الحديثة، مثل صعود الصين كقوة بحرية في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، وتنافس القوى الكبرى على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، وتأثيرات التغير المناخي على الأمن العالمي.

وسيتم تقسيم هذه المقياس الى مجموعة محاور كالتالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للجغرافيا السياسية

المحور الثاني: الإطار المنهجي للجغرافيا السياسية

المحور الثالث: الإطار النظري للجغرافيا السياسية

المحور الرابع: الجغرافيا السياسية النقدية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للجغرافيا السياسية

تُعد الجغرافيا السياسية فرعا أساسيا في حقل العلاقات الدولية، إذ تركز على دراسة تأثير الجغرافيا على ممارسات الدول وسلوكها السياسي سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. ويهتم هذا المحور باستكشاف الجوانب الأساسية للجغرافيا السياسية من خلال تحديد مفهومها، وتحليل نشأتها وتطورها التاريخي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهميتها المتزايدة في تفسير العلاقات الجيوسياسية المعاصرة.

سيُناقش هذا المحور مفهوم الجغرافيا السياسية، الذي يدمج بين الخصائص الجغرافية والطموحات السياسية للدول، مع توضيح تطورها كمجال دراسي منذ بداياتها في الفكر السياسي الكلاسيكي وحتى الأطر الحديثة التي تعتمد على أدوات أكثر تطورًا لتحليل التفاعلات الجيوسياسية، كما سيتناول هذا المحور دور العوامل الجغرافية في تشكيل استراتيجيات الدول وصياغة سياساتها، وما يرتبط بها من تنافسات إقليمية وصراعات على الموارد، فضلًا عن التغيرات الديموغرافية والبيئية التي باتت تؤثر بشكل متزايد على النظام الدولي.

إن أهمية الجغرافيا السياسية تكمن في قدرتها على توفير فهم أعمق لعوامل القوة والضعف للدول بناءً على موقعها الجغرافي، وكذلك توضيح كيفية توظيف هذه العوامل في تحديد موازين القوى والتحالفات والصراعات على المسرح الدولي.

أولا: مفهوم الجغرافيا السياسية

مفهوم الجغرافيا السياسية يُعتبر محوريا وأساسيا في دراسة العلاقات الدولية، حيث يُعبر عن العلاقة الديناميكية بين الجغرافيا والسياسة، وهذا المفهوم كغيره من مفاهيم العلوم السياسية ليس ثابتًا بل هو محل نقاش واسع بين الباحثين والدارسين، إذ يختلف تفسيره واستخدامه بناءً على السياقات التاريخية والسياسية المختلفة.

والإجابة البسيطة على سؤال "ما هي الجغرافيا السياسية؟" تتمثل في محتواها الأساسي وهو السياسة والجغرافيا، ومع ذلك يُعتبر هذا التفسير تبسيطا مفرطا، فالجغرافيا السياسية ليست مجرد مجموعة من جزئيها المكونين للمفهوم . إذ تُستخدم "الجغرافيا" في الجغرافيا السياسية بطرق انتقائية تُسهم في توضيح الأبعاد السياسية، كذلك تُستخدم "السياسة" بطرق تبرز الجوانب الجغرافية.

تشير كلمة "الجغرافيا السياسية" إلى التفاعل بين مجالين علميين متميزين، وهما الجغرافيا والسياسة فالكلمة الجذرية الأولى "الجغرافيا" لا تقتصر بالضرورة في هذا السياق على القضايا الجغرافية التقليدية مثل المناخ أو سطح الأرض المادي، بل تشمل منظورا مكانيا أوسع يتعامل مع الحجم والموقع وحجم وشكل وحدود الأراضي والعمليات التي تعرف من خلالها الأراضي اجتماعيا.

أما الكلمة الجذرية الأخرى "السياسة" فتشير إلى حقول فرعية في العلوم السياسية مثل العلاقات الدولية التي تركز أيضا على الدول والإمبراطوريات والحدود والجبهات والتحالفات والاستقطابات الدولية وتوازن القوة العالمية وعدم توازنها والحرب والإمبريالية والدبلوماسية.

وعليه فإن الجغرافيا السياسية تستند إلى الفهم بأن الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والحدود تلعب دورا حاسما في تشكيل سلوك الدول وتوجهاتها السياسية، يشمل ذلك كيفية تأثير هذه العوامل على العلاقات بين الدول، من حيث التنافس والصراعات وكذلك التحالفات الاستراتيجية.

تسعى الدراسات الحديثة في هذا المجال إلى دمج الجوانب التقليدية للجغرافيا السياسية مع القضايا المعاصرة مثل الأمن والتغير المناخي والتحديات الاقتصادية مما

يوسع من آفاق النقاش حول تأثير الجغرافيا في السلوك الدولي، إن الفهم الشامل لمفهوم الجغرافيا السياسية يساعد في تفسير التفاعلات المعقدة في النظام الدولي ويعزز من قدرة الباحثين على تحليل الأبعاد المختلفة للعلاقات الدولية.

إذا كانت الجغرافيا السياسية تحدد من خلال التداخل بين الجغرافيا والسياسة، فإن هذا التعريف لا يحدد بعد طبيعة العلاقة بين المجالين، فقد شهدت العقود التأسيسية للمناقشات الجيوسياسية تركيزا على أنماط التفسير الجغرافية، فقد أكد المفكرون الجيوسياسيون في مطلع القرن الماضي على تأثيرات الجغرافيا الطبيعية والموقع المكاني على نمو الدول وانحدارها وكذلك على سياساتها العسكرية والخارجية.

صاغ العالم الاجتماعي السويدي **رودولف كيلين Rudolf Kjellén** هذا المصطلح في عام 1917، وقد عرفها بأنها "عقيدة الدولة ككائن جغرافي أو كظاهرة مكانية أي الدولة كأرض أو إقليم أو منطقة أو بشكل أكثر دقة كـ 'رايخ Reich' [مجال، إمبراطورية] هذا التصور ركز على الدولة ككيان جغرافي تحكمه قوانين المكان والموقع.

استند تفكير كيلين بشكل كبير على أعمال الجغرافي الألماني **فريدريش راتزل Friedrich Ratzel** الذي أسس حقلي الجغرافيا السياسية والجغرافيا البشرية لدراسة الأساس الجغرافي لأفعال الدولة، حيث ركز راتزل على العلاقة بين الموقع الجغرافي للدولة وقدرتها على النمو والتوسع ونشر أعماله من عامي 1882 و1897 كانت مؤثرة في بناء أسس الجغرافيا السياسية.

تأثر تلميذ راتزل الأمريكي **إلين سيمبل Ellen Semple** بهذه الأفكار في كتابها "تأثيرات البيئة الجغرافية Influences of Geographic Environment" الذي نُشر عام 1911 حيث جادلت بأن "البيئة الطبيعية" تشكل "الأساس المادي للتاريخ" هذا يعني أن الجغرافيا الطبيعية مثل المناخ والموارد لها دور كبير في تشكيل مصير الأمم عبر التاريخ.

وكان **هالفورد ماكيندر Halford Mackinder** الجغرافي البريطاني أحد أبرز مؤسسي الجغرافيا السياسية في عام 1904، قدم مفهومه الذي ركز على "العلاقة السببية بين الجغرافيا والسياسة" مشيرا إلى أن السيطرة على الأراضي الداخلية في منطقة "المحور" الأوراسية كانت المفتاح للسيطرة العالمية، رأى ماكيندر أن السيطرة على هذه المناطق الحيوية قد تجعل أي إمبراطورية قادرة على التفوق على قوى البحر، على النقيض من ماكيندر طور **ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan** حجة حول أولوية القوة البحرية والسيطرة على البحار، واعتبر أن السيطرة البحرية هي التي تلعب الدور الأكبر في تحديد قوة الدول.

أما على مستوى المدرسة الألمانية فقد كان **كارل هاوسهوفر Karl Haushofer** الشخصية البارزة منذ أوائل عشرينيات القرن الماضي حتى عام 1945، وقد عرف الجغرافيا السياسية بأنها الإعتراف بأن "السمات الأساسية التي تحددها سطح الأرض هي الوحيدة الدائمة في الصراعات السياسية الدولية" هذه الرؤية ربطت بين الجغرافيا والسياسة بشكل دائم في تفسير العلاقات الدولية، وقد حددت اللجنة التحريرية لمجلة هاوسهوفر للجيوسياسة (Zeitschrift fur Geopolitik) الجغرافيا السياسية بأنها علم الكائنات السياسية المكانية [politische Raumorganismen] وهياكلها مشيرة إلى أن هذه الهياكل مشروطة بخصائص الأرض مما يعزز فكرة أن الأرض نفسها هي العامل الثابت في الصراعات السياسية.

وقد تباينت تعريفات علم الجغرافيا بين المدارس الفكرية المختلفة، خاصة بين تلك التي سادت في النصف الأول من القرن العشرين وتلك التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم هذا الاختلاف اتفق الجغرافيون على إطار عام لمفهوم الجغرافيا السياسية، ويعنى هذا العلم بدراسة الأقاليم والوحدات السياسية، مع التركيز على دور العوامل الجغرافية سواء الطبيعية أو البشرية في تحديد قيمة الدولة وتوجيه سلوكها السياسي، وقد أظهرت الدراسات أن العوامل الجغرافية تلعب دورا مهما لا يمكن إغفاله في تشكيل الكيانات السياسية للدول[1].

حيث اقتربت بعض التعريفات من وصفها كعلم يعنى بتحديد المقومات الجغرافية للدولة، ووفقا لهذا الفهم قد ينظر إلى الجغرافيا السياسية كفرع قريب من الجغرافيا الإقليمية، ولكن ضمن إطار الحدود السياسية للدولة، مع تفسير القيمة السياسية للدولة من خلال المعطيات الجغرافية[2].

في المقابل تبنت بعض التعريفات الأخرى منظورا اقتصاديا للجغرافيا السياسية، حيث ينظر إلى النشاط الاقتصادي للسكان باعتباره عنصرا جوهريا يؤثر في القيمة الحقيقية للدولة، وهذا المنظور يركز على تحليل قوة الدولة استنادا إلى ما تمتلكه من موارد طبيعية واقتصادية، بالإضافة إلى قدراتها الإنتاجية والموارد البشرية التي تسهم في بناء قاعدة اقتصادية قوية، وقد استندت بعض الدول مثل اليابان وألمانيا إلى النشاط الاقتصادي في تعزيز مكانتها السياسية على الصعيد الدولي[3].

من جهة أخرى يرى البعض الجغرافيا السياسية من منظور عسكري واستراتيجي، إذ تركز هذه الرؤية على دراسة المناطق ذات القيمة الاستراتيجية في العالم، وتحليل نقاط القوة والضعف فيها، ويتم تقييم هذه المناطق بناءً على عوامل مثل موقع الدولة الجغرافي المتميز والممرات البرية أو البحرية الحيوية، والعلاقات المميزة مع الدول المجاورة وتشمل هذه الدراسة أيضا أهمية الموانئ الرئيسية المطلة على البحار المفتوحة، ومدى قدرة الدولة على تحقيق حركة وتأثير سياسي مستدام من خلال استغلال هذه العوامل العسكرية والاستراتيجية[4].

ثانيا: الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيبولتيك

الجيوبوليتيكا هي علم يدرس تأثير الأرض في تشكيل العمليات السياسية، وتعتمد على الأسس الواسعة للجغرافيا وخاصة الجغرافيا السياسية، كعلم يختص بدراسة الكيانات السياسية وخصائصها الهيكلية، تُعطي طبيعة المناطق كما يُفهم من المنظور الجغرافي، الإطار الذي يجب أن تتم فيه العمليات السياسية إذا أرادت أن تحقق النجاح والفعالية على المدى الطويل، وعلى الرغم من أن القيادة السياسية قد تتجاوز هذا الإطار في بعض الأحيان، إلا أن الاعتماد على الأرض سيظل له تأثيره الحاسم في نهاية المطاف[5].

وقبل ظهور الجغرافيا السياسية كعلم في القرن التاسع عشر، كانت تمارس فعليا على أرض الواقع فقد استغل المحاربون والأباطرة والغزاة الموارد الطبيعية والبشرية للأراضي المستهدفة من أجل السيطرة عليها، كان التنافس حول القوة ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات، حيث وضعت استراتيجيات جيوسياسية لتطوير القوة والحفاظ عليها، تأمل كبار الاستراتيجيين في الشروط اللازمة للحفاظ على القوة، ومن بينهم **نيكولو مكيافيلي Nicolo McKavily** الذي اعتبر أن "السياسة هي الحرب" وأيضا **كارل فون كلاوزفيتز Karl von Clausevits** وقد قدم هؤلاء بالفعل الأدوات الأساسية لفهم الهزائم والانتصارات السابقة وتطوير الاستراتيجيات المستقبلية، وترسخ الارتباط بين القوة والإقليم مع مقولة نابليون الأول: "كل دولة تتبع سياسة جغرافيتها" والتي يقصد بها فهم الدولة لجغرافيتها في لحظة معينة، إضافة إلى الوسائل العملية (البشرية والاقتصادية) التي تمتلكها لتحقيق هذا الفهم، كما أوردها **ألكسندر ديفاي Alexander Devay** في كتابه الجغرافيا السياسية سنة 2005.

في أواخر القرن التاسع عشر أطلق الجغرافيون الألمان مصطلح "الجيوبولتيك" وكانت تفهم في البداية كإختصار لمفهوم "الجغرافيا السياسية" الذي يدرس العلاقة بين الفضاء والسلطة، وكيفية تتدخل السلطة لإعادة تشكيل لهذا الفضاء، يرى **إيف لاكوست Yves Lacoste** أن الجغرافيا السياسية هي المرحلة الأساسية التي تتيح تطوير علم الجيوبولتيك، وقد تطور هذا المفهوم ليصبح علما مستقلا بفضل **فريدريش راتزل Friedrich Ratzel** الذي أصدر عمله الأساسي الجغرافيا السياسية Politische Geographie عام 1897.

وظهرت هذه الفكرة نتيجة تضافر عوامل عدة: علمية (العلمية والداروينية) تكنولوجية (الاختراعات والتحديات الجديدة) وسياسية (الشعور الوطني، الإمبريالية، والاستعمار) اشترك مؤسسوها في تكوين علمي في العلوم الطبيعية، مما دفعهم إلى تبني

الداروينية الاجتماعية وفكر الدولة ككيان عضوي، كما انخرطوا في تطوير علم قومي يهدف إلى إضفاء الشرعية على مشروع استعماري أو إمبريالي للسيطرة على العالم.

يتكون مصطلح الجيوبولتيك geopolitics باللغة الإنجليزية من جزئين هما:

الجزء الأول "geo " الذي يشير بشكل عام إلى الجغرافيا، وبالتحديد تأثير العوامل الجغرافية على سياسات الدولة بمعناها الأوسع ومن بين هذه العوامل الرئيسية[6]:

1. الإقليم: مساحة الأرض وخصائصها الفيزيائية.
2. الموقع الجغرافي: موقع الدولة وقربها النسبي من دول أخرى.
3. الحدود: طول الحدود وموقعها، سواء كانت طبيعية أو مصطنعة.
4. الأنهار: وجود الأنهار كحواجز طبيعية ووسائل للإتصال والنقل.
5. الوصول إلى البحر: موقع الدولة بالنسبة للبحر، وطول الساحل، وظروف الملاحة.
6. المناخ: المناخ العام للمنطقة، سواء كان بارداً أو معتدلاً أو حاراً أو جافاً.
7. التربة: جودة التربة وملاءمتها للزراعة، وتطوير البنية التحتية والصناعة.
8. الموارد الطبيعية: ثروة الموارد الطبيعية التي تسهم في النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات السكان.
9. السكان: التركيبة السكانية بما في ذلك الحجم، والكثافة، والتركيب الاجتماعي، وخصائص أخرى تؤثر على تنمية الدولة وقراراتها السياسية.

الجزء الثاني من مصطلح "politics " في هذا السياق يشير إلى ممارسة الهيمنة وإستعمال القوة وقد شهد هذا المفهوم تطور في الوقت المعاصر حيث لم يعد الفواعل في الجيوبولتيك يسعون بشكل أساسي إلى غزو أراضٍ جديدة، بل يسعون بدلا من ذلك إلى بسط السيطرة والنفوذ على أكبر مساحة ممكنة، ومن خصائص الجيبولتيك الحديثة أيضا أنهم لا يركزون على السيطرة على الأراضي بشكل كامل، بل على خطوط الاتصال والإمداد داخل هذه الأراضي وتدفقاتها (كالأموال، والسلع، واليد العاملة وغيرها)[7].

ووفقا لقاموس Penguin للجغرافيا البشرية فإن التمييز بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك هو أن: الجيبولتيك تهتم بالمتطلبات المكانية للدولة، في حين أن الجغرافيا السياسية تدرس فقط ظروفها المكانية[8].

ووفقا للموسوعة البريطانية Britannica فإن الجيوبولتيك هي: "تحليل التأثيرات الجغرافية على علاقات القوة في العلاقات الدولية"[9]. في حين أن قاموس Longman للغة الإنجليزية المعاصرة يعرّف الجيوبولتيك بأنها: "دراسة تأثير موقع الدولة أو عدد سكانها وغيرها على سياساتها"[10].

لقد عرف مخترع المصطلح **رودولف كيلين Rudolf Kjellén** بأنه: "نظرية الدولة ككائن جغرافي أو ظاهرة في الفضاء"[11]، ويقدم **تشارلز هاجان Charles**

Hagan تعريفاً آخر للجيوبولتيك ويقول أن "الجيوبولتيك هي تبرير معاصر لسياسة القوة"[12]. وبالتالي وعلى عكس كل من الجغرافيا أو الجغرافيا السياسية كانت الجيوبولتيك دائما متحيزة وطنياً، وكما يقول **بيتر تايلور Peter Taylor** أنه : "في دراسة الجيبولتيك من السهل تحديد جنسية المؤلف من محتوى كتاباته"[13].

وفي عام 1936 قدم الجغرافي الألماني **اوتو ماول otto maul** تعريفا للجيوبوليتك حيث قال: "تهتم الجيوبوليتك بالدولة باعتبارها كائنًا حيا، وليس مجرد مفهوم ثابت إذ تبحث في علاقة الدولة بالبيئة والمساحة، وتسعى لمعالجة المشكلات الناتجة عن هذه العلاقات"[14].

كما قدّم معهد ميونخ للجيوبوليتك the geopolitical institute of munich بإشراف **كارل هاوسهوفر Karl Haushofer** عدة تعريفات للجيوبوليتك منها[15]:

1. "الجيوبوليتك هي النظرية التي تدرس قوة الدولة بالنسبة للأرض".
2. "الجيوبوليتك هي الأساس العلمي لفن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت للحصول على مجالها الحيوي".

إذا فعلم الجغرافيا السياسية يهتم بدراسة تأثير الجغرافيا بما يشمل الخصائص الطبيعية والبشرية على السياسة، أما الجيوبولتيك أو "علم سياسة الأرض" فيركز على دراسة تأثير السلوك السياسي في إعادة تشكيل الخصائص الجغرافية للدولة.

وقد نشأ هذا المفهوم في المدرسة الألمانية منذ أوائل القرن العشرين وتطور خلال الفترات ما بين الحربين العالميتي،. ويكن حصر مجموعة الفروقات بين مفهوم كل من الجغرافيا السياسية والجيبولتيك في مجموعة النقاط التالية:

1. الجغرافيا السياسية تهتم بالإمكانات الجغرافية التي تمتلكها الدولة، بينما تبحث الجيوبولتيك في احتياجات الدولة للنمو حتى خارج حدودها إذا لزم الأمر.
2. تركز الجغرافيا السياسية على الواقع الحالي، في حين تنظر الجيوبولتيك نحو المستقبل من تعديل الحدود إلى تغيير الخرائط.
3. ترى الجغرافيا السياسية الدولة كوحدة ثابتة، بينما ينظر الجيوبولتيك إليها ككائن عضوي ديناميكي في تطور مستمر.
4. تضع الجيوبولتيك الجغرافيا في خدمة الدولة، بينما تعتبر الجغرافيا السياسية الجغرافيا بمثابة انعكاس لصورة الدولة.

الشكل(01): موقع الجيوبوليتيك من الدراسات الجغرافية.

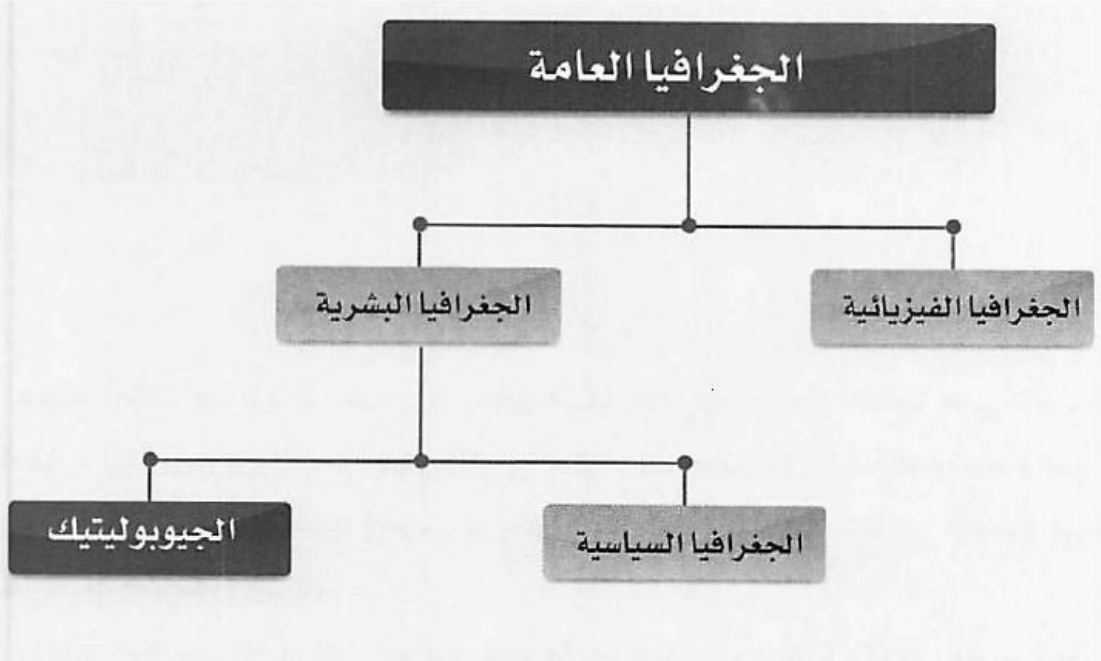

مخطط يوضح موقع الجيبولتيك ضمن التخصصات الجغرافية[16].

من خلال التعاريف يمكن تقسيم الجيبولتيك إلى مجموعتين:

الأولى: المنظور الوضعي الوستفالي (رودولف كيلين، هاوس) يركزون على الدولة كفاعل وحيد يمتلك القوة.

الثانية: المنظور مابعد الوضعي (ايف لاكوست، بارك شامبين) لم يركز عللى الدولة كفاعل وحيد بل هناك فواعل أخرى.

وعليه الجغرافيا السياسية تدرس الإمكانيات الجغرافية المتاحة للدولة أي تدرس كاين الدولة الجغرافي كما هو في الواقع، أما الجيبولتيك فتعنى بالبحث عن الإحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة حتى ولوكان ما وراء حدودها أي ترسم الخطة لما يجب أن تكون عليه الدولة مستقبلا فالجغرافيا السياسية تهتم بالواقع بينما الجيوبولتيك أهدافها المستقبل، تنظر الجغرافيا السياسية إلى الدولة كوحدة إستاتيكية، بينما الجيبولتيك تراها على أنها أي (الدولة) كائنا عضويا في حركة متطورة، الجيبولتيك تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة بينما ترى الجغرافيا السياسية أنها صورة الدولة وهكذا رفع الجغرافيون شعارا يقول أنه: "لابد أن يفكر رجل الشارع جغرافيا وأن يفكر الساسة جيوبولتيكيا".

إحدى الأعمال المهمة في دراسة الجيبولتيك كان كتاب **ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan** بعنوان: "تأثير القوة البحرية على التاريخ 1660-1783 " (1890) والذي كما يشير العنوان جادل بأن مصدر صعود بريطانيا إلى قوة عالمية في

العالم الحديث المبكر (وبالتالي المفتاح المحتمل لهيمنة بلده الأصلي أمريكا كقوة عالمية صاعدة في القرن العشرين) كان في السيطرة على البحار، لقد لاقى البحرية العسكرية التي طرحها ماهان قبولا كوصف وتنبؤ ليس فقط لدى الأنجلوسكسونيين، بل أيضا لدى المهتمين بالقوة البحرية الآخرين مثل القيصر فيلهلم الثاني، الذي يقال إنه أمر بوضع نسخة من الكتاب على متن كل سفينة في أسطوله الجديد، على أمل أن يجوبوا البحار ويزرعوا بذور سياسة عالمية ألمانية جديدة[17].

في ورقته المقدمة أمام الجمعية الجغرافية الملكية في يناير 1904 بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" قام ماكيندر بقلب نظرية ماهان رأسا على عقب، فبينما قبل بأن القوة البحرية كانت بالفعل مهمة للقوى العظمى في الماضي، جادل ماكيندر بأن التصنيع والتقنيات الجديدة جعلت غزو واستغلال الأراضي أكثر فعالية، وبسبب أن هذه التطورات يمكن أن تحدث الآن بعيدا عن السواحل، فقد أصبحت الحقائق الجغرافية تضع تركيزا أكبر على السيطرة على "قلب الأرض" الأوراسي باعتباره الجائزة الكبرى في السياسة الدولية. فوفقا لماكيندر فإن السيطرة على قلب الأرض بما يمتلكه من موارد وقدرات، ستمكن أي إمبراطورية من أن تصبح لا تقهر وقادرة على الصمود حتى أمام أقوى قوة بحرية[18].

لم تكن أفكار ماكيندر جديدة بالكامل ولكن توليفه الجديد قدم الأساس لدراسة الجيوبوليتيكا في العالم الناطق بالإنجليزية، حيث ركز على تأثير الجغرافيا في التاريخ والسياسة، وقد كانت هذه المحاولة لتقليص الاستراتيجية والتاريخ إلى عامل واحد إشكالية بطريقتها الخاصة كما كانت نظرية ماهان وهي بالتأكيد أثر من آثار عصر التفكير العميق، لكن هذا لا يجعلها غير منطقية تماما كما أن تبسيطها لم يمنعها من أن تكون لها عواقب عملية عميقة في الحياة الفكرية والسياسية خلال العقود التالية[19].

ثالثا: نشأة وتطور الجغرافيا السياسية

تعود جذور التفكير الجيوسياسي إلى العصور اليونانية القديمة، حيث استند **أرسطو Aristotle** في تحليله للأنظمة السياسية لدول المدن اليونانية والإمبراطوريات والقبائل المجاورة إلى الظروف المناخية، وظهرت أفكار مشابهة في فرنسا خلال عصر النهضة. كما ربط **إيمانويل كانط Immanuel Kant** السمات المفترضة للشعوب بالعوامل المناخية وفي العلوم الاجتماعية الحديثة نال هذا النهج دفعة قوية عندما أصبحت الجغرافيا السياسية توجها رئيسيا في دراسة العلاقات الدولية.

ونتيجة للكشوف الجغرافية المتتالية وتزايد الوحدات السياسية، ظهر في بريطانيا منتصف القرن السابع عشر السير **ويليام بيتي Sir William Petty** الذي كان جراحا واقتصاديا أبدى اهتماما بدراسة الجغرافيا، وقد بدأ بتوجيه اهتمامه نحو الخرائط حيث أنشأ في ذلك الوقت خريطة لإيرلندا، ولم يقتصر اهتمامه على الجغرافيا فحسب، بل امتد ليشمل السياسة والاقتصاد السياسي إذ نشر عام 1672 كتابا بعنوان التشريع السياسي لإيرلندا تناول فيه أهمية السكان والأرض بالنسبة للدولة، ودرس العلاقة بين الدولة وبيئتها كما حاول وضع تصور للشكل الجغرافي الأمثل ومساحة الدولة المثلى، وينسب له الفضل في إبراز أهم خاصيتين جغرافيتين للدولة وهما "الموقع" و"المساحة".[20]

ووفق **كولن فلينت Colin Flint** فإن الجغرافيا السياسية كفكر وممارسة، ترتبط بنشأة الدول القومية كمؤسسات سياسية مهيمنة، وقد ارتبطت الجغرافيا السياسية بشكل خاص بنهاية القرن التاسع عشر، وهي فترة شهدت تزايد التنافس بين الدول الكبرى، النظريات التي ظهرت في ذلك الوقت تعرف باسم "الجيوسياسية الكلاسيكية". حيث في البداية كان يفهم الجغرافيا السياسية على أنها مجال يعنى بالصراع بين الدول، مع افتراض أن الدول الغربية القوية فقط هي موضوع الدراسة[21].

شهدت هذه الفترة بروز عدد من المفكرين الألمان من بينهم **كارل ريتر Karl Ritter** (1779–1882) أستاذ الجغرافيا بجامعة برلين. الذي إهتم بدراسة تأثير البيئة

على الثقافات والحضارات متأثرا بنظرية التطور لداروين، وتمكن من صياغة نظرية حول تطور الثقافات والحضارات، حيث رأى أن الثقافات والحضارات تمر بمراحل شبيهة بالكائنات الحية، فهي تولد وتنضج وتتطور ثم تموت وتفنى واعتقد أن الحضارة إن أرادت الاستمرار لا بد لها من عناصر القوة، وأن عليها الصراع مع الحضارات الأضعف لضمان بقائها مستندا إلى مبدأ "البقاء للأقوى"[22].

برز الجغرافي الألماني **فريدريك راتزل Friedrich Ratzel** عندما ألف كتابه الجغرافيا السياسية عام 1897، والذي يعد أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة يتناول الموضوع السياسي من منظور جغرافي، كما نشر مقالا بعنوان "القوانين السبعة للنمو الأرضي"، حيث ظهر بوضوح تأثره بأفكار داروين وكارل ريتر حول النظرية التطورية، ويعتبر راتزل أول من تناول دراسة علاقات المكان والموقع دراسة منهجية لدول مختلفة، مما جعله يُعتبر المؤسس الحقيقي للجغرافيا السياسية[23].

حيث تصور الجغرافي الألماني **فريدريش راتزل Friedrich Ratzel** الدول ككائنات حية نامية، وحاول تطبيق قوانين علم الأحياء على العلاقات الدولية، حيث ادعى أن الدول تستمد قوتها الوطنية، أو قدرتها على البقاء في الساحة الدولية، من الأرض التي تسيطر عليها[24].

وأكمل زميله السويدي **رودولف كيلين (Rudolf Kjellén)** هذا الفكر وصاغ مصطلح "الجغرافيا السياسية" معرفا إياها كعلم لدراسة الدول كأشكال للحياة، مستندة إلى عوامل ديموغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وجغرافية[25].

أما في الفترة ما بين الحربين العالميتين سعى تلاميذ فريدريش راتزل ورودولف كيلين من النمساويين والألمان إلى تطوير الجغرافيا السياسية كعلم يسهم في مراجعة معاهدة فرساي، وقد زعم **كارل هاوشوفر Karl Haushofer** أن الرايخ الألماني وإيطاليا واليابان لا تمتلك مساحات كافية من الأراضي الوطنية للبقاء على قيد الحياة في الساحة الدولية، وأنه لا بد لهذه الدول من التوسع لتحقيق ذلك، وسعى هاوشوفر وغيره من الجغرافيين الألمان إلى التأثير على السياسة الألمانية بناء على ما اعتبروه احتياجات جغرافية حتمية للرايخ الألماني.

هناك أيضا بعض الباحثين الأميركيون والبريطانيون الذين فسرو مسارات العلاقات الدولية طويلة الأجل من حيث الظروف الجغرافية، وعادة دون الإشارة إلى أفكار الداروينية الاجتماعية أو تكييف نتائجهم الأكاديمية مع الأهداف السياسية، وقد تضمنت الجغرافيا السياسية الأنجلوأميركية المبكرة تضمنت أيضا فرعا مناخيا: على سبيل المثال زعم **إلسورث هنتنغتون Ellsworth Huntington** أن الشعوب من المناطق المعتدلة كانت متفوقة على غيرها بسبب العوامل المناخية التي يفترض أنها شكلت شخصيتهم. كانت الأفكار حول تأثير الظروف الجغرافية على شخصية الشعوب حاضرة إلى حد ما في الجغرافيا السياسية الأنجلوأميركية الكلاسيكية، ومع ذلك لم تهيمن

هذه الأفكار على هذا التخصص، ولم يكن المناخ والقدرات الفكرية محور التركيز بل تأثيرات الظروف المكانية والجيومورفولوجية والطوبوغرافية على التوسع الوطني والقوة الوطنية هي التي اعتُبرت ضرورية[26].

وأشار **ألفريد ماهان Alfred Mahan** الذي كان أول مدير لكلية الحرب البحرية الأميركية، إلى أن فشل فرنسا في التفوق على بريطانيا من حيث القوة البحرية كان نتيجة لكون ساحل فرنسا غير مناسب لبناء الموانئ. حيث كان على فرنسا التي تقع في القارة الأوروبية، أن تستثمر في كل من جيشها وبحريتها، في حين تمكن البريطانيون من التركيز على القوة البحرية. فضلاً عن ذلك كانت القوات البحرية الفرنسية مقسمة بين ساحتي المحيط الأطلسي والقناة الإنجليزية من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. وعلى العكس من ذلك تمكنت البحرية الملكية من تركيز قوتها في مسرح عمليات واحد[27].

بعد نصف قرن من نشر ماهان لعمله الأساسي كتب **نيكولاس سبيكمانNicholas Spykman** أن 'الموقع الجغرافي للدولة وعلاقاتها بمراكز القوة العسكرية هو ما يحدد مشكلاتها الأمنية" كما أن الطبوغرافيا تلعب دورا حاسمًا: فالدول الحبيسة والدول الجزرية، والدول التي تمتلك حدودًا برية وبحرية، تتبع استراتيجيات مختلفة في الدفاع الوطني. وربط سبيكمان التوسع الوطني بالطبوغرافيا حيث أشار على سبيل المثال إلى أن دول المدن اليونانية القديمة اضطرت لأن تصبح قوى بحرية بعد أن استقرت في وديانها إذ كانت سلاسل الجبال تعيق أي توسع إضافي على اليابسة[28].

كان الفرع الأنغلو-أمريكي من الجغرافيا السياسية الكلاسيكية يتعلق بشكل أساسي بفهم السياسة بناء على اعتبارات الموقع والجغرافيا الطبيعية، وتقديم المشورة لصانعي القرار السياسي بناء على ذلك. أوضح **هالفورد ماكيندر Halford Mackinder** هذه الإبستمولوجيا بشكل أكثر صراحة عندما قال إن "الميزات الجغرافية تحكم أو على الأقل توجه التاريخ". لا يعني هذا أن الطبيعة تملي بشكل ميكانيكي القرارات التي يتخذها البشر وكما قال ماكيندر: 'الإنسان وليس الطبيعة هو من يبادر، ولكن الطبيعة تتحكم إلى حد كبير'[29].

وبعد صعود الجيوبوليتك إلى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية، تراجعت مكانتها مع هزيمة ألمانيا في نهاية الحرب، حيث أصبحت مرتبطة بسوء استغلال الجغرافيا السياسية، مما انعكس سلبا على سمعتها وعلى الجغرافيا السياسية أيضا، حتى وصل الأمر إلى حظر تدريسها في بعض الجامعات. وبهذا دخلت الجيوبوليتك في فترة من التقلبات بين ظهور محدود واختفاء متكرر، إلى أن عادت بشكل فعلي في التسعينيات مع نهاية الحرب الباردة. شهدت تلك الفترة إحياء لمفاهيم الجيوبوليتك، حيث عمل الباحثون على تطوير النظريات الكلاسيكية لهذا المجال لفهم التحولات الدولية من منظور جيوبوليتيكي جديد.

أما في دراسة الجغرافيا السياسية الحديثة اتجه الجغرافيون المتخصصون في العلاقات الدولية نحو البنائية وفي الوقت الحاضر بات مستشارو السياسات مثل **روبرت كابلان(Robert Kaplan)** أكثر قربا إلى النهج الكلاسيكي للجغرافيا السياسية. ويهدف كابلان في كتابه انتقام الجغرافيا (The Revenge of Geography) إلى توضيح أهمية الظروف الجغرافية باعتبارها واقعا ماديا مؤثرا. فالتفكير الجيوسياسي وفقا لتعريفه يتضمن الاعتراف بـ"الحقائق الأكثر صراحة وإزعاجا وحتمية" والمتعلقة بالجغرافيا.

وتتشارك هذه الفكرة التي تركز على الظروف الجغرافية في تفسير قوة الدول وتوسعها، في جوهرها مع أعمال **مايكل كلير Michael Klare** مثل حروب الموارد والدماء والنفط (Resource Wars and Blood and Oil) والقوى الصاعدة والكوكب المتقلص (Rising Powers, Shrinking Planet) يطرح كلير أن القوة الوطنية في القرن الحادي والعشرين تعتمد على مدى وفرة موارد الدولة وقدرتها على تنويع مصادر ثروتها لشراء الموارد وخاصة النفط. ويرى أن طبيعة الحروب المستقبلية ستعتمد على ثلاثة عوامل مترابطة: البيئة السياسية التي تتخذ فيها قرارات الموارد والوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي، إلى جانب توازن العرض والطلب على الموارد، بما في ذلك إمكانيات استبدالها وخصائصها الجغرافية.

يُظهر الشكل 1 المبادئ العلمية للجغرافيا السياسية الكلاسيكية: الموقع والجغرافيا الطبيعية، المتأثرين بالتكنولوجيا، هما الشرطان اللذان يفسران نتائج مثل القوة الوطنية، والتهديدات الأمنية، واتجاهات التوسع الوطني[30].

الشكل 01: يوضح مبادئ الجغرافيا السياسية الكلاسيكية[31]

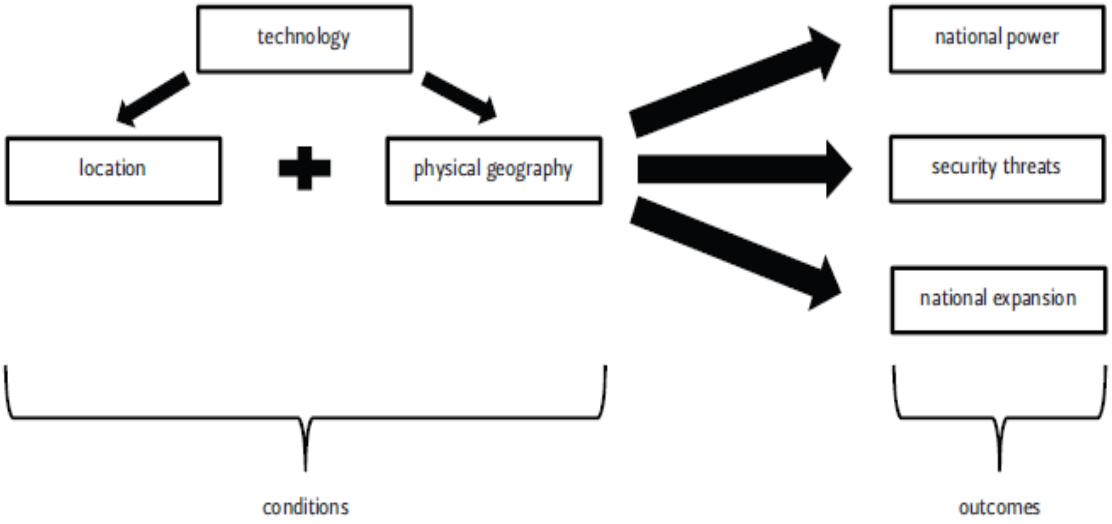

في الشكل 2 يتم تجميع الأفكار الأساسية للجغرافيا السياسية المعاصرة. ويؤكد مؤيدوها على أهمية الظروف الأنثروبوجغرافية والمتغيرات المتداخلة بشكل أوضح بكثير مما فعله أسلافهم في الفرع الكلاسيكي من الجغرافيا السياسية. يشير هذا التركيز إلى الاعتراف المتزايد بأن العوامل البشرية والجغرافية، جنباً إلى جنب مع التأثيرات الخارجية، تلعب دوراً حاسماً في تشكيل الديناميكيات السياسية، متجاوزة النهج الأكثر حتمية التي اتسمت بها الجغرافيا السياسية الكلاسيكية[32].

الشكل 02: يوضح مبادئ الجغرافيا السياسية المعاصرة[33]

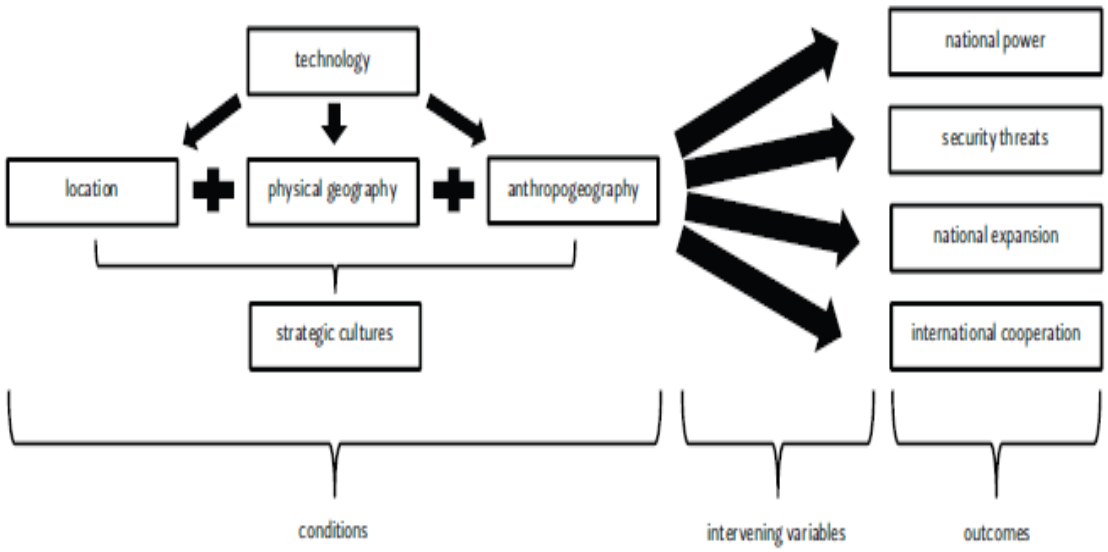

رابعا: مجالات الجغرافيا السياسية

تعتبر الجغرافيا علما دقيقا وثابتا، وكما عبر السفير **روبرت شتراوس Robert Strausz** في مقولته الشهيرة: "لا يمكنك الجدال مع الجغرافيا"، فإن هذا العلم يركز على دراسة الوقائع كما هي وليس كما قد نتمنى أو نتخيل، بذلك تكتسب الجغرافيا مكانة أساسية تشبه مكانة العلوم الطبيعية الأخرى، فدوران الأرض حول الشمس حقيقة كونية وليس مجرد رأي تبناه غاليليو. وكما قال **نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman**

أن : "الجغرافيا لا تخضع للنقاش إنها ببساطة كما هي" مما يجعل المعرفة الجغرافية أو "علم الجغرافيا" عنصرا معرفيًا مشتركا بين جميع البشر[34].

وفي ضوء هذه الاعتبارات العامة يمكن اعتبار الجغرافيا السياسية وسيلة فعالة لفهم وتفسير الظواهر الدولية إذ تسهّل على سبيل المثال:

1. فهم الصراعات واستراتيجيات الدول فهي أداة مهمة لكل من الدارسين والباحثين وكذلك للمسؤولين السياسيين والممارسين.
2. تحديد العوامل الأساسية التي تلعب دوراً حاسماً في تشكيل السياسات الخارجية لهذه الدول، مع التركيز على أهمية التاريخ والتقاليد كموجه رئيسي للشعوب.
3. التعرف على التركيبات اللغوية والتيارات القومية وكذلك على دور الدين والكنائس و"التطرف" داخل بعض الدول القائمة.
4. تحليل تنوع الأنظمة السياسية مما يكشف عن استمرارية أنظمة حكم محددة مثل تلك الموجودة في روسيا أو إيران إلى جانب الأنظمة الأوليغاركية والديكتاتورية.

ومع تزايد الأزمات الدولية واتساع المشكلات السياسية والاقتصادية والعسكرية، برز مفهوم الجيوبوليتك وتنوعت الدراسات حوله وهو ما ساعد الدول على تحديد مساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن تحقيق ذلك من خلال دراسة:

1. الموقع الجغرافي للدولة: كالموقع الاستراتيجي وأهميته في السلم والحرب، ودوره في الحركة التجارية.
2. شكل ومساحة الدولة: بما يشمل طول الحدود ومساحة الأراضي.
3. المناخ: الذي يساعد على فهم تحركات السكان وتوزيعهم في المناطق المختلفة.
4. السكان: من حيث تعدادهم وإمكاناتهم.
5. الموارد الطبيعية: التي تشكل أساسًا في بناء السوق الاقتصادية.

وتتعدد مجالات دراسة الجغرافيا السياسية فهي تهدف إلى فهم تأثير الجغرافيا على السياسات الداخلية والخارجية للدول، وتغطي موضوعات متنوعة أبرزها الموقع الجغرافي للدولة وأثره على نفوذها الاستراتيجي وأدوارها في السلم والحرب والتجارة.

وتشمل دراسة الحدود السياسية التي تحدد نطاق سيادة الدول وتؤثر في علاقاتها مع جيرانها، بالإضافة إلى التحليل السكاني من حيث توزيع السكان وأحجامهم وخصائصهم ومدى تأثيرهم على التنمية والسياسات العامة.

كما يلعب التنوع الثقافي والديني دورا مهما في الاستقرار الداخلي للدول وفي توجهاتها الخارجية، إلى جانب أهمية الموارد الطبيعية كركيزة أساسية للقوة الاقتصادية والسياسية. وتعنى الجغرافيا السياسية أيضًا بدراسة النظم السياسية المختلفة وتأثيراتها في العلاقات الدولية، مع التركيز على دور المناخ والتضاريس في الاقتصاد والنشاط العسكري والتوسع السكاني.

وتضاف إلى ذلك قضايا الأمن الغذائي والمائي التي تزداد أهمية مع التغيرات المناخية، والتي تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الداخلي والعلاقات الدولية، كما تسهم دراسة التنمية الاقتصادية والإقليمية، من خلال التركيز على المناطق الصناعية والتجارية، في فهم كيفية تعزيز قوة الدولة ونفوذها داخليًا وخارجيا.

خامسا: علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى

1. علاقة الجغرافيا السياسية بعلم السياسة:

يوجد فرق بين الجغرافيا السياسية وعلم السياسة رغم أن كلاهما يتقاطع حول مفهوم الدولة، فبالنسبة للجغرافيا السياسية تتكون الدولة من عنصرين أساسيين هما الأرض والشعب وينتج عن تفاعلهما عنصر ثالث هو نتائج هذا التفاعل. تشمل دراسة الأرض العديد من العناصر المتعلقة بالجغرافيا الطبيعية مثل الموقع الجغرافي والأقاليم الطبيعية للدولة. أما دراسة الشعب فتتناول جوانب متعددة من الحياة البشرية بدءًا من السكان والنشاط الاقتصادي، وصولًا إلى أنماط السكن والمدن والتركيبة الحضارية، بما في ذلك السلالات والمجموعات اللغوية والتنظيم الطبقي. إن العلاقة بين الأرض والشعب هي علاقة معقدة ومتداخلة تؤثر في النهاية على تكوين الدولة وعناصر قوتها أو ضعفها، في هذا السياق يعتبر الجغرافي السياسي حدود الدولة إطارا محددا للوحدة الأساسية في الجغرافيا السياسية، على الرغم من التغيرات التي قد تطرأ عليها، إذ إن العديد من خطوط الحدود تمثل في كثير من الأحيان حدودا افتراضية تعتمد لفترة معينة، وبالتالي فإن عدم ثبات الوحدة الأساسية في علم الجغرافيا السياسية يعكس طبيعة ديناميكية لهذا العلم. علاوة على ذلك يقوم الجغرافي بدراسة الدولة ضمن علاقاتها بالمجتمع الدولي سواء القريب أو البعيد مما يضفي بعدا جديدا على دراسة الجغرافيا السياسية. ومن الواضح من هذا العرض أن الفارق بين الجغرافيا السياسية وعلم السياسة الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين علاقات الدول، بينما تركز الجغرافيا السياسية على تحليل العلاقة بين الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية داخل الدول[35].

وتتسم العلاقة بين علم السياسة والجغرافيا السياسية بالتكامل والترابط، حيث يدرس علم السياسة الدولة من منظور سيادتها وتنظيمها الداخلي والخارجي، وسعيها لتحقيق التوازن في علاقاتها مع الدول الأخرى، بينما تركز الجغرافيا السياسية على تأثير الموقع الجغرافي، والخصائص الطبيعية والبشرية على قوة الدولة واستقرارها. يضيف علم السياسة الأبعاد القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي تشكل الهيكل السياسي للدولة وتؤثر في عملية صنع القرار، بينما تقدم الجغرافيا السياسية فهمًا للقيود والفرص التي يفرضها الموقع الجغرافي والموارد المتاحة، والتي تؤثر على الخيارات السياسية للدولة. هذا

التداخل يظهر بوضوح في القضايا المتعلقة بالحدود، حيث يدرس علم السياسة تأثير الحدود على السيادة والعلاقات الدولية، بينما تنظر الجغرافيا السياسية في التأثيرات الطبيعية والاجتماعية لهذه الحدود على الاستقرار الداخلي والنفوذ الخارجي للدولة. وهكذا فإن التكامل بين المجالين يوفر رؤية شاملة تساعد في فهم العوامل المتعددة التي تؤثر على سياسات الدول وتوجهاتها، مما يعزز فهم ديناميكيات القوة والاستقرار في النظام الدولي.

2. علاقة الجغرافيا السياسية بالتاريخ:

يمثل التاريخ أحد العلوم المرتبطة بشكل وثيق بالجغرافيا السياسية، حيث أن العديد من علماء الجغرافيا السياسية ينتمون أصلا إلى مجال التاريخ أو لديهم علاقات وثيقة به. يقوم التاريخ بدراسة الأحداث والعلاقات بين الدول في سياق تطورها عبر الزمن، بينما تركز الجغرافيا السياسية على تحليل الخصائص السياسية للبيئة في الوقت الحاضر. يتطلب فهم الخصائص السياسية المعاصرة معرفة عميقة بالسياقات التاريخية التي شكلتها إذ أن دراسة العلاقة بين الجغرافيا السياسية والتاريخ تجعل من الممكن وضع تصورات مستقبلية قائمة على أسس تاريخية موثوقة، فالتاريخ يقدم للجغرافيا السياسية أدوات تحليلية قيمة، تساهم في فهم ديناميات القوة والنفوذ بين الدول وكيفية تأثيرها على العلاقات الدولية، مما يجعل التاريخ عنصرًا أساسيًا لا غنى عنه في دراسة الجغرافيا السياسية[36].

حيث تتسم العلاقة بين علم الجغرافيا السياسية والتاريخ بأهمية كبيرة، إذ يعزز كل منهما فهم الآخر ويضيف أبعادًا مهمة لتحليل الأحداث وتطور الدول، يساعد التاريخ الجغرافيا السياسية في فهم كيف أثرت العوامل الجغرافية على نشوء الإمبراطوريات وتوسع الدول ونشوب الصراعات. فالتاريخ يوضح كيف استفادت الدول من موقعها الجغرافي أو تأثرت به في بناء قوتها وتوسيع نفوذها، حيث تُظهر الأحداث التاريخية كيفية تكيف الدول مع الظروف الجغرافية أو استغلالها، مثل تحكم الدول الساحلية بالممرات المائية الحيوية، أو استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق النفوذ.

من ناحية أخرى توفر الجغرافيا السياسية إطارا لتحليل التاريخ، إذ تساهم في تفسير أسباب نجاح أو فشل سياسات الدول، وكيفية تأثير الموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس في القرارات التاريخية، على سبيل المثال تسهم الجغرافيا السياسية في فهم الأسباب الجغرافية التي دفعت بعض الدول للاندفاع نحو الاستعمار أو الصراع من أجل الموارد. وبهذا يتيح هذا التكامل بين الجغرافيا السياسية والتاريخ تفسيرا شاملا للماضي، ويساعد في فهم أنماط التطور السياسي للدول وتوقع اتجاهاتها المستقبلية، بالاعتماد على الظروف الجغرافية والسياسات التاريخية.

3. علاقة الجغرافيا السياسية بالعلاقات الدولية:

تتجلى علاقة الجغرافيا السياسية بالعلاقات الدولية في كونها توفر إطارا لتحليل وفهم التفاعلات بين الدول وتأثير العوامل الجغرافية على تلك التفاعلات، تعنى الجغرافيا السياسية بدراسة كيفية تأثير الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والتضاريس والمناخ على قدرة الدول على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في الساحة الدولية، على سبيل المثال تلعب الدول ذات المواقع الاستراتيجية مثل تلك القريبة من الممرات المائية أو الحدود الجغرافية الحساسة دورا حاسما في رسم السياسات الدولية، إذ تؤثر هذه العوامل على النفوذ والتأثير الإقليمي والدولي.

وتسهم الجغرافيا السياسية في تفسير الصراعات والنزاعات بين الدول، حيث توفر فهما للسياقات الجغرافية التي تؤدي إلى التوترات، مثل النزاعات على الحدود أو الموارد الطبيعية. كما أن القوى العظمى غالبًا ما تسعى إلى استغلال العوامل الجغرافية لتعزيز نفوذها، مما ينعكس على تحالفاتها الإستراتيجية وسياساتها الخارجية.

ويعتبر التحليل الجغرافي ضروريا لفهم التوجهات الحالية في العلاقات الدولية، مثل العولمة وتأثيرها على الدول الصغيرة، أو كيفية تغيّر الديناميات الجيوسياسية في ظل التغيرات المناخية. إذ تساعد الجغرافيا السياسية في تحديد كيف تؤثر هذه العوامل على التحالفات الدولية، والسياسات الاقتصادية، والأمن الإقليمي.

وبذلك فإن الجغرافيا السياسية تشكل أداة تحليلية مهمة لفهم العلاقات الدولية، إذ تربط بين الجوانب الجغرافية والقدرات السياسية للدول، وتوفر سياقًا لفهم التحديات والفرص التي تواجهها في الساحة العالمية.

المحور الثاني: الإطار المنهجي للجغرافيا السياسية

أولا: مناهج الجغرافيا السياسية

المنهج هو المسار الذي يتبعه الباحث للوصول إلى نتائج وحقائق علمية دقيقة، وفي مجال البحث في الجغرافيا السياسية يمثل مجموعة الأساليب والإجراءات التي يعتمد عليها الباحث لتحليل وتفسير الظواهر السياسية ذات الأبعاد المكانية. ويركز هذا المنهج على دراسة كيفية تأثير العوامل الجغرافية مثل الموقع، والتضاريس، والموارد الطبيعية، والمناخ وغيرها على السلوك السياسي للدول والأقاليم وعلاقاتها ببعضها البعض. يحدد المنهج القواعد النظرية والأدوات العلمية المستخدمة للتحليل، ويساهم في توضيح كيفية تفاعل العوامل الجغرافية مع الطموحات الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية والدولية.

تتنوع مناهج دراسة الجغرافيا السياسية بين مناهج قديمة وأخرى حديثة، ما يمثل تطورا في الأساليب المستخدمة لفهم علاقات التأثير والتأثر بين الجغرافيا والسياسة، فالمناهج القديمة تعتمد بشكل رئيسي على التحليل الجغرافي البسيط والتفسير التاريخي للأحداث السياسية، بينما المناهج الحديثة تأخذ في الحسبان التطورات الراهنة في العلاقات الدولية المعقدة لتكون أكثر شمولية ودقة في تحليلها.

أولا: المناهج القديمة

1. المنهج الإقليمي Regional Approach:

المنهج الإقليمي في دراسة الجغرافيا السياسية يُركّز على تحليل ودراسة الوحدات السياسية كوحدات منفصلة داخل إقليم محدد، حيث يُركز على العناصر والمكونات الجغرافية المميزة لهذا الإقليم مثل المناخ والموارد الطبيعية والسكان والموقع الجغرافي والخصائص الاقتصادية والثقافية وغيرها، يُعتبر هذا المنهج أحد الأساليب القديمة في الجغرافيا السياسية، حيث يهدف إلى دراسة وتحليل كيف تؤثر الخصائص الجغرافية على الديناميات السياسية في كل منطقة أو وحدة سياسية. وفي هذا المنهج ينظر الباحث إلى كل منطقة باعتبارها كيانًا مستقلًا، يتم تناول خصائصه الجغرافية والسياسية وتقييم مدى تفاعلها وتأثيرها على استقراره وعلاقاته مع المناطق الأخرى. ويتيح هذا النهج فرصة لفهم السياق الإقليمي للأحداث السياسية وكيف يمكن للموقع الجغرافي أن يسهم في تحديد سياسات الدول وتوجهاتها.

إذا يُعنى هذا المنهج في الجغرافيا السياسية بدراسة الوحدة السياسية عبر تحليل عناصرها المختلفة، ورغم أن هذا المدخل يوفر للباحث ثروة من الحقائق التفصيلية، إلا أنه يحمل تحديًا يتمثل في احتمال انحراف الباحث نحو وصف إقليمي بحت للوحدات السياسية، مما قد يفقد الجغرافيا السياسية طابعها المتميز ويجعلها تبدو كأنها مجرد وصف جغرافي عام لدولة ما دون إضافة بُعدٍ تحليلي خاص بهذا الفرع. لتجنب هذا التحدي ينبغي على الباحث في الجغرافيا السياسية أن لا يكتفي بجمع المعلومات فحسب، بل عليه أن يُوظف المعرفة الإقليمية بطريقة تُعزز فهمه للمشكلة السياسية قيد الدراسة، هذا يتطلب منه اتباع طرق تحليلية تختلف جوهريًا عن تلك التي يستخدمها الجغرافي الإقليمي، بحيث يُمكنه تفسير المعلومات المتاحة وتقديرها ضمن سياق سياسي يُلقي الضوء على جوهر القضية المدروسة، مما يضفي على الجغرافيا السياسية شخصيتها المستقلة ويعزز تبرير وجودها كفرع علمي قائم بذاته[37].

2. المنهج المورفولوجي Morphological approach:

المنهج المورفولوجي يركز على دراسة المشكلات السياسية للدولة من حيث الشكل والتركيبة الجغرافية. ويتضمن هذا المنهج مجموعة من العناصر الجغرافية التي تُدرس تحت موضوعين رئيسيين هما[38]:

1. **النمط والقالب:** يشير إلى الترتيبات والتنظيمات السياسية التي تنتج عن الارتباطات السياسية للوحدات والأقاليم التي تشكل الدولة. كما يتناول الارتباطات السياسية للدولة ككل داخل التكتلات الإقليمية والتحالفات العالمية.
2. **التركيب أو البناء:** يُركز على المظاهر المكانية المشتركة بين الوحدات السياسية مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية، والعاصمة، ومكونات الدولة مثل الحدود السياسية، بالإضافة إلى المشكلات الخاصة بالدولة كخطط التنمية، والسكان، والاقتصاد، والأقليات. ويمتد هذا التحليل أيضًا إلى مقارنة هذه العناصر بين الدول المختلفة لتحليل تشابهاتها واختلافاتها.

فالمنهج المورفولوجي يوفر إطارًا لفهم كيفية تأثير التغيرات الجغرافية على التفاعلات السياسية والاقتصادية داخل الدولة. فمثلاً قد تؤثر التغيرات في توزيع السكان أو في الموارد الطبيعية على السياسات الحكومية وخطط التنمية. كما يُمكن لهذا المنهج تحليل كيفية تطور الأشكال الحكومية والتوزيعات الإقليمية للسلطة استجابةً للعوامل الجغرافية. عندما نأخذ في الاعتبار البنية الجغرافية والتاريخية للدولة، يمكن أن يتضح كيف تؤثر العوامل الطبيعية مثل التضاريس والمناخ، على الخطط الاستراتيجية للدولة وقدرتها على الاستجابة للأزمات. إذ يمكن أن يؤدي فهم التركيبة الجغرافية إلى تطوير سياسات أكثر فعالية للتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية. إذا يساعد هذا المنهج في تحديد المخاطر الجيوبوليتكية المحتملة، مثل النزاعات الإقليمية أو التوترات الناتجة عن التوزيع غير المتوازن للموارد، مما يسهم في تحسين قدرة الدولة على مواجهة التحديات

العالمية والمحلية. وبالتالي يُعتبر المنهج المورفولوجي أداة حيوية للباحثين وصناع القرار على حد سواء لفهم العلاقات المعقدة بين الجغرافيا والسياسة.

3. المنهج التحليلي Analytical approach (منهج تحليل القوة):

إن تحليل القوى السياسية هو منهج يستخدمه الجغرافيون وغير الجغرافيين من دارسي الموضوع السياسي، بل إن بعضهم يعتبر الجغرافيا أحد مصادر القوى في العلاقات الدولية، ومثل هذا المنهج - على سبيل المثال - يقسم القوى داخل الدولة إلى خمسة مكونات هي: الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش، ويحدد أصحاب هذا التقسيم المكون الجغرافي بأنه يشتمل على[39]:

1. الموقع.
2. الحجم.
3. الشكل الذي تتخذه مساحة الدولة.
4. مدى ما تقدمه العناصر الثلاثة السابقة من بعد أو قرب من عزلة أو اتصال بالمجتمع العالمي.
5. درجة خصب التربة ونسبة الصالح منها للزراعة والإنتاج الزراعي.
6. تأثير المناخ على الإنتاج الزراعي العام وعلى صلابة وطاقة الناس.
7. احتياطي الموارد الطبيعية في الدولة.

إذا يُعد موضوع القوى من المحاور الأساسية التي تقع ضمن اختصاصات عدة علوم، منها الجغرافيا السياسية، والعلوم السياسية، وعلم العلاقات الدولية، والعلوم العسكرية. وتستخدم عبارة "القوة" بطرق متعددة تتماشى مع توجهات الباحثين في هذه المجالات؛ إذ تُعَرَّف القوة أحيانًا على أنها مرادف لقابلية الدولة وقدرتها على التأثير، نظرًا لأن مفهوم "قوة الدولة" يتسم بالتنوع والشمول. فقد يُقصَد بالقوة هنا التفوق العسكري، أو قد يُأخذ بمعنى أوسع ليشمل جوانب غير عسكرية، مثل الدبلوماسية والعلاقات الدولية. وبهذا تحمل كلمة "القوة" دلالات متعددة مثل التأثير السيطرة الإمكانية والقابلية. وتشمل القوة بشكل عام عناصر أساسية هي: القوة الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والبشرية. ويعمل هذا المنهج على تمكين الباحث في الجغرافيا السياسية من تحليل عناصر القوة بشكل موسّع ليشمل الموقع والإنسان وأوجه التفاعل بينهما[40].

ويتطلب تحليل عناصر القوة ضمن هذا المنهج النظر في جميع جوانب الموقع الجغرافي وعناصر البنية الطبيعية والموارد المتاحة المادية والمعنوية والسكان ووسائل الحركة والاتصال والثورة المعلوماتية فضلاً عن التنظيمات الإدارية والسياسية وتأثيرها في العلاقات الداخلية والخارجية للدولة.

4. المنهج التاريخي Historical approach:

إن دراسة الدولة تتطلب فهما عميقا لجغرافيتها لكن تقديم معلومات جغرافية فقط سواء كانت مرتبطة بالموضوع أو غير ذات صلة لا يعد كافيا لتحليل شامل في مجال الجغرافيا السياسية، هنا تكمن أهمية "المنهج التاريخي" في البحث حيث يبدأ هذا المنهج عادة بمحاولة حل مشكلة محددة أو توضيح كيف أصبحت دولة معينة تسيطر على مساحة جغرافية معينة ضمن حدودها الحالية، إحدى الطرق المتبعة في هذا السياق والتي تعتبر الأسرع والأبسط، هي الانطلاق من الوضع الحالي للدولة وملاحظة التوافق الظاهر بين الخصائص الطبيعية والسياسية. ومن هنا يتم استنتاج أن التاريخ أدى بطريقة ما إلى تطور هذا الواقع الجغرافي-السياسي. وكما أشار الجغرافي الفرنسي **فيدال دي لا بلاش Vidal de la Blache** فإن هذا النهج يعتبر شكلا آخر من الحتمية الجغرافية، حيث يُفترض أن العوامل الجغرافية تقود حتما إلى مسار معين في تطور التاريخ السياسي للدولة[41].

يركز هذا المنهج بشكل خاص على دراسة الجغرافيا السياسية التاريخية لفهم أعمق للمشكلات في الماضي، وتوفير خلفية تحليلية لمسائل الوقت الحالي. تتناول هذه الدراسة تطور الدولة من المركز إلى الأطراف، وتستعرض الأساليب التي اعتمدتها لجذب أو ضم الأقاليم المختلفة وصولًا إلى حدودها الحالية. يتم تناول هذه الدراسة في سياق الظروف الطبيعية والحضارية السائدة في المنطقة، مع تحليل العديد من العلاقات بين الأرض والدولة النامية. من بين هذه العلاقات، يُبرز دور العوائق الطبيعية مثل الجبال والمستنقعات والأنهار والبحيرات كحدود طبيعية قد تحمي الدولة النامية، وما إذا كانت تحد من النمو أو تُسمح بالتوسع نحو حدود جديدة، كما تركز الدراسة أيضا على مدى سهولة التواصل بين المركز والأطراف، مما يعكس تأثير موقع العاصمة على باقي أراضي الدولة[42].

رغم أن المنهج التاريخي يسلط الضوء على مسار التاريخ السياسي للدولة، فإن قيمة العديد من الدراسات في الجغرافيا السياسية التاريخية ترتبط بتفسير أحداث الماضي في سياق الظروف الطبيعية والتكنولوجية، وعلاقات الدول، والشخصيات القيادية في فترة زمنية محددة. لذا لا يمكن الاعتماد على هذه الدراسات كمؤشر لما يحدث اليوم، ولا ينبغي إسقاط نتائجها على الأنشطة الحالية للدول. فالتاريخ لا يُعيد نفسه إلا في بعض الجوانب الشكلية، بينما يمتلئ بالاختلافات والتعقيدات الناتجة عن التغيرات التكنولوجية من جهة، والأيديولوجيات من جهة أخرى[43].

وتعد إحدى أبرز الانتقادات الموجهة إلى المنهج التاريخي في الجغرافيا السياسية هي ميله نحو وضع قواعد عامة ومقاييس ثابتة تُطبق كإطار تفسيري على مختلف القضايا، مما يضفي طابعاً من الحتمية على التحليل السياسي. فالاعتماد على القواعد الثابتة قد يؤدي إلى إقرار قوالب جامدة تُعزز فكرة العوامل أو الدوافع الثابتة التي لا

تتغير عبر الزمن. وهذا النمط من التحليل يهمش العوامل الديناميكية والمتغيرة التي قد تكون أساسية في فهم التطورات السياسية الحديثة. وعليه فإن اعتماد المنهج التاريخي بشكل صارم قد يُضعف من مرونة التحليل، حيث لا يوفر مساحة كافية للنظر في المستجدات والمتغيرات الطارئة التي تؤثر على المشهد السياسي. ونتيجة لذلك، قد لا يتمكن هذا المنهج من إلقاء الضوء الكافي على بعض العوامل الحيوية التي ترتبط بخصوصية كل حالة سياسية أو بمتغيرات غير ثابتة، مما قد يحدّ من قدرته على تقديم فهم عميق وشامل للقضايا السياسية المعاصرة[44].

تعتبر هذه المناهج التقليدية في دراسة الجغرافيا السياسية قد قدمت أسسا راسخة لفهم العلاقة المعقدة بين الجغرافيا والسياسة، حيث تركزت على العوامل الجغرافية الثابتة مثل الحدود والموارد الطبيعية والتضاريس وغيرها، مع ذلك فإن التطورات الحديثة في العالم مثل العولمة وزيادة التفاعلات العابرة للحدود، قد كشفت عن الحاجة إلى نماذج جديدة تواكب هذه التحولات، لذا فإن المناهج الحديثة في الجغرافيا السياسية تسعى إلى تجاوز القيود التي فرضتها المناهج التقليدية من خلال تبني مقاربات متعددة التخصصات، والتركيز على الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على السياسة العالمية. إن هذه المناهج الجديدة تعكس الفهم المتزايد لتعقيدات المشهد الجغرافي والسياسي المعاصر، مما يتيح للباحثين استكشاف التفاعلات المتشابكة بعمق ومرونة أكبر.

ثانيا: المناهج الحديثة

1. المنهج الوظيفي Functional approach:

المنهج الوظيفي يهتم بدراسة وظيفة منطقة أو إقليم كوحدة سياسية متكاملة ضمن الدولة. ويقوم على فكرة أن كل منطقة سياسية تتكون من وحدات سياسية أصغر تخضع لسلطة الوحدة الكبرى. ولكي تتمكن الدولة من أداء وظائفها بشكل فعال، يجب أن تكون الوحدات السياسية الصغيرة مرتبطة بقوة بالدولة، بحيث تكون هذه الروابط أقوى من ارتباطها ببعضها البعض أو بدولة خارجية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون الوحدة السياسية لكل أقسام الدولة واضحة وقوية في جميع المجالات، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية، بالإضافة إلى دورها في علاقات الدولة مع الدول الخارجية. بناءً على هذا يركز المنهج الوظيفي على دراسة القوى المركزية التي تقوي الدولة أو تؤدي إلى إضعافها من حيث المساحة والموقع الجغرافي[45].

يركز المنهج الوظيفي على تحليل دور الدولة والأقسام الإدارية التابعة لها، من حيث الوظائف التي تسهم في الحفاظ على أمن الدولة وسلامتها وتماسكها الداخلي. في هذا السياق يتمحور التحليل حول الوظائف الدفاعية، مثل حماية الدولة من التهديدات

الخارجية، وتعزيز الترابط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين سكان الدولة، وضمان استقرار الدولة في الإطار الإقليمي الذي تشغله. ومن خلال هذا المنهج تُدرس العناصر المؤثرة على وحدة الدولة واستقرارها، مثل العوامل الجغرافية التي قد تعيق الاندماج كوجود جبال وغابات وصحارى تشكل حواجز طبيعية بين أجزاء الدولة، إلى جانب العوامل البشرية مثل التوزيع السكاني غير المتوازن أو وجود اختلافات في العقيدة أو اللغة أو الانتماءات العرقية. إذ يمكن لعوامل كوجود أقليات غير راضية عن وضعها أو تفصل بين أجزاء الدولة سياسياً أو ثقافياً أن تشكل مصدر ضعف للوحدة الوطنية. ومن هذا المنطلق يدرس المنهج الوظيفي أيضًا دور الاتفاقيات والمعاهدات في تحقيق بيئة مستقرة وآمنة داخل حدود الدولة، مما يسهم في الحفاظ على كيانها ووحدتها ضمن السياق الجيوسياسي المحيط بها[46].

إذا يُركز المنهج الوظيفي في الجغرافيا السياسية على فهم الكيفية التي تؤدي بها منطقة أو إقليم ما دوره كجزء لا يتجزأ من الدولة. ويستند هذا المنهج إلى فكرة أن كل كيان سياسي، مهما كان صغيرًا، يجب أن يكون مرتبطًا بقوة بالدولة المركزية لضمان الاستقرار الداخلي وتقوية الوحدة الوطنية. وفقًا للمنهج الوظيفي فإنّ الروابط بين الوحدات السياسية الأصغر، مثل المحافظات أو الأقاليم، وبين الدولة ككل ينبغي أن تكون متينة للغاية، بحيث يتجاوز ولاء هذه الوحدات للدولة المركزية أي ارتباط آخر قد يكون بينها وبين بعضها البعض أو مع دولة خارجية.

لتنفيذ هذا المبدأ بفعالية يتطلب الأمر وجود وحدة سياسية متماسكة تؤدي مهامها بوضوح وقوة في مختلف المجالات، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والاستراتيجية، كما يجب أن يكون لهذه الوحدة دور أساسي في علاقات الدولة الخارجية. من هنا، يوجه المنهج الوظيفي تركيزه على دراسة القوى المركزية التي يمكن أن تساهم في تقوية الدولة من خلال توحيد وتنظيم مختلف أقسامها السياسية والجغرافية، ويُقيّم أيضًا التحديات الجغرافية التي قد تُضعف تماسك الدولة بسبب عوامل المساحة والموقع الجغرافي.

2. نظرية المجال الموحد ستيفن جونز:

تعد نظرية المجال الموحد التي قدمها الجغرافي السياسي الأمريكي **ستيفن جونز Stephens Jones** إحدى النظريات المهمة في الجغرافيا السياسية. وتركز النظرية على أهمية التكامل بين العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية في فهم قوة واستقرار الدولة. وقد جاء جونز بهذه النظرية بهدف تفسير العلاقة بين الدول ومحيطها الحيوي وتأثيرها على الأمن القومي، مؤكداً أن الدولة ليست مجرد وحدة سياسية مستقلة بل كيان معقد يرتبط ببيئته الجغرافية، بما في ذلك الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي.

ففي عام 1954 قدّم مفهومًا مبتكرًا في مقال بعنوان "نظرية الحقل الموحد للجغرافيا السياسية Unified Field Theory of Political Geography " حيث وصف من

خلاله العملية الجغرافية السياسية التي تؤدي إلى تشكيل الفضاء السياسي للدول تتكون هذه العملية من خمس مراحل متتابعة هي:

1. تبدأ بالفكرة السياسية التي تمثل الدافع التأسيسي لتكوين كيان سياسي.
2. مرحلة اتخاذ القرار وهي المرحلة التي تُرسم فيها السياسات والاستراتيجيات لتحويل الفكرة إلى خطوات ملموسة.
3. مرحلة توليد الحركة في الفضاء، حيث تُبذل الجهود لتنفيذ السياسات ضمن نطاقات جغرافية محددة.
4. المرحلة مرحلة إنشاء حقل العمل السياسي، الذي يمثل المجال العملي لنشاط الدولة وتنفيذ قراراتها.
5. تكتمل العملية بتشكيل الفضاء السياسي، والذي يمثل كيان الدولة المتجسد في أبعاد جغرافية وسياسية.

وقد شبه جونز عناصر نظريته بسلسلة تتألف من حلقات متداخلة، توضح مراحل تشكّل الفضاء السياسي تدريجيًا، وجاءت هذه الحلقات على النحو التالي:

1. الفكرة السياسية (Political idea) البداية الفكرية التي تمثل التصور الأولي للكيان السياسي المراد إنشاؤه، والتي تكون الدافع الأساسي للعمليات السياسية اللاحقة.
2. القرار :Decision) المرحلة التي يتم فيها تحويل الفكرة السياسية إلى خطة عمل عبر قرارات واستراتيجيات محددة.
3. الحركة (Movement) مرحلة تنفيذ القرارات، حيث يتم بذل جهود فعلية على الأرض لتعزيز سلطة الكيان السياسي وتثبيته.
4. المجال (Field) النطاق الجغرافي الذي تُنفذ فيه الأنشطة السياسية ويُرسخ فيه النفوذ السياسي.
5. المنطقة السياسية (Political area): الشكل النهائي للفضاء السياسي، حيث يتجسد الكيان السياسي كدولة أو كيان ذي سيادة في حدود معروفة.

وتستند نظرية الحقل الواحد لستيفن جونز إلى آراء ثلاثة من الجغرافيين البارزين: ويتلسي وهارتشورن وجوتمان حيث تهدف إلى الربط بين الجغرافيا السياسية وعلم السياسة في إطار هذه النظرية، وعلى الرغم من أهميتها يؤخذ على هذا المنهج كونه يغفل دراسة بعض الظواهر التي تؤثر بعمق في الجغرافيا السياسية، مثل التحولات الاقتصادية العالمية والتغيرات البيئية، والعوامل الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على

الفضاء السياسي. وبذلك يواجه المنهج بعض التحديات في توسيع نطاقه ليشمل مجالات حيوية تلعب دورًا كبيرًا في تكوين وتحول الفضاءات السياسية بشكل مستمر[47].

6. منهج النظام (نموذج تحليل النظام):

يتمحور منهج النظام حول فكرة اعتبار العملية السياسية عملية متعددة الجوانب ومعقدة تتكون من سلسلة متتابعة من الأحداث والإجراءات التي ينفذها الأفراد بهدف إنشاء نظام سياسي والمحافظة عليه أو تغييره. وتتمثل هذه العملية في مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تتأثر بعوامل متعددة مثل القوى المجتمعة والإدراك والمنظور المكاني للنظام السياسي. هذا المنهج يسلط الضوء على أهمية الربط بين العملية السياسية وتأثيراتها المكانية، حيث يعتبر الفهم العميق للعملية السياسية أساسيًا لفهم التنظيمات المكانية والعلاقات البشرية المحيطة بها. وبدون استيعاب كامل لهذه العملية السياسية، تصبح الرؤية الجغرافية محدودة، مما يُصعّب تفسير العلاقات المكانية وتنظيمها ضمن سياق سياسي شامل، حيث تُعد هذه العملية المفتاح لفهم التوزيع المكاني وآثاره على بنية الدولة والمجتمع[48].

يقوم منهج النظام في الجغرافيا السياسية على دراسة الخصائص المكانية للعملية السياسية والتفاعل المستمر بين هذه العملية والحيز أو المجال الجغرافي الذي تحدث فيه. يركز هذا المنهج على تحليل المتغيرات التي تتفاعل ضمن علاقات متبادلة، حيث يتدفق تأثيرها نحو النظام السياسي ويظهر تأثيرها كنتائج على شكل مدخلات ومخرجات. هذا الربط بين الجوانب المكانية والسياسية يساعد على فهم كيفية توجيه السياسات وتأثيرها على المساحة الجغرافية، مما يجعل المنهج أداة فعّالة في تحليل التنظيمات السياسية وتفاعلاتها ضمن النظام العام[49].

يتم تطبيق منهج النظام في الجغرافيا السياسية من خلال عدة خطوات أساسية. تبدأ بتحديد الإطار الجغرافي والسياسي مع التركيز على التركيبة السكانية والموارد والبنية التحتية والعوامل البيئية. ثم يتم تحليل الخصائص المكانية التي تؤثر على العملية السياسية مثل توزيع السكان والموقع الجغرافي. يلي ذلك تحديد المتغيرات الأساسية التي تؤثر في النظام السياسي مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ثم تحليل كيفية تدفق المدخلات (مثل القوانين والسياسات والموارد المالية) إلى النظام السياسي وخروج النتائج (مثل الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي). يتناول المنهج أيضًا التأثيرات المتبادلة بين العملية السياسية والبيئة الجغرافية حيث يمكن أن تؤثر السياسات البيئية على استخدام الموارد مما يؤدي إلى تغييرات في النظام الاقتصادي والسياسي.

يمكن للباحثين استخدام نماذج تحليلية لتمثيل العلاقات بين المتغيرات، مما يساعد في فهم كيفية تأثير العوامل المختلفة على بعضها البعض. كما يمكن مقارنة أنظمة سياسية مختلفة لاستخلاص دروس حول نجاح أو فشل سياسات معينة في سياقات جغرافية مختلفة.

ثانيا: مجالات الجيبوبولتيك

شهدت دراسة الجيوبوليتيك تطورا وتجلى هذا في ظهور مجالات جديدة تبرز أهمية عوامل متعددة في تشكيل العلاقات الدولية وتوزيع القوى، ومن بين هذه المجالات يبرز جيبولتيك النفط والمياه حيث أصبحت الموارد الطبيعية تمثل أبعادا استراتيجية تؤثر بشكل كبير على السياسات العالمية والصراعات الإقليمية، كما أن اللغات والأديان قد أضحتا عناصر حيوية في فهم الديناميات الجيوبوليتيكية، حيث تلعب دورًا في تحديد الهوية الوطنية وتحفيز النزاعات أو التعاون بين الدول.

تتطلب هذه المجالات الجديدة مقاربات تحليلية مبتكرة تأخذ في الاعتبار التفاعلات المعقدة بين الجغرافيا والاقتصاد والثقافة، مما يساهم في توسيع نطاق الدراسات

الجيوبوليتيكية. سنستعرض كيف تؤثر هذه العوامل الجديدة على العلاقات الدولية وتعيد تشكيل ملامح الجيوبوليتيك في العالم المعاصر.

أولا: جيبولتيك المياه:

يعد موضوع جيوبوليتيك المياه أحد الأبعاد الحيوية في الجغرافيا السياسية، حيث تتجلى تأثيرات توزيع المياه ومواردها على العلاقات الدولية والنزاعات. فالمياه، سواء كانت أنهارًا أو بحارًا، تلعب دورًا محوريًا في تحديد القوة والسيطرة، وبالتالي تشكل محورًا للنزاعات بين الدول. إن السيطرة على منابع المياه وممرات الملاحة البحرية تعد من الاستراتيجيات الأساسية التي تستخدمها الدول لتأمين مصالحها الوطنية. وتتعلق النزاعات حول المياه بمسألة الوصول إليها والتحكم فيها، حيث تسعى الدول إلى استغلال الموارد المائية لأغراض زراعية وصناعية وحياتية. التاريخ مليء بالأمثلة على النزاعات الناتجة عن فقدان السيطرة على المياه، كما هو الحال في حرب المحيط الهادئ بين بوليفيا وتشيلي بين عامي 1879 و1883، حيث فقدت بوليفيا منفذها إلى المحيط الهادئ، مما أثر على قدرتها التجارية والنمو الاقتصادي، ولا تزال تسعى حتى اليوم لاسترداد هذا المنفذ. بالتالي تمثل المياه في السياق الجيوبوليتيكي قوة دافعة للأزمات والنزاعات، حيث أن الوصول إلى مصادر المياه والسيطرة عليها يمكن أن يترتب عليه آثار استراتيجية بعيدة المدى. يُظهر ذلك أهمية فهم الجغرافيا المائية في تحديد سلوك الدول وتفاعلاتها في إطار النظام الدولي، مما يجعل دراسة جيوبوليتيك المياه أمرًا ضروريًا لفهم التحولات الجغرافية والسياسية في العالم المعاصر[50].

لقد لعبت المياه تاريخيًا دورًا محوريًا في الجغرافيا السياسية، حيث كانت تمثل عنصرًا تنازعًا يؤثر على العلاقات الإقليمية والدولية. تُظهر الدراسات الجيوبوليتيكية حول المياه تركيزًا خاصًا على طبيعتها العابرة للحدود، مما يبرز التحديات التي تطرحها إدارة الموارد المائية المشتركة بين الدول. فالمياه ليست مجرد موارد طبيعية، بل هي أيضًا قضايا سياسية تتطلب التعاون والتنسيق بين الدول المتجاورة، خاصة في الشبكات النهرية المشتركة التي تربط بين عدة دول. يتداخل النقاش حول المياه مع قضايا النزاع والتعاون، حيث يمكن أن تنشأ التوترات بسبب عدم التوازن في توزيع الموارد المائية أو سوء إدارة هذه الموارد. في الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي إدارة المياه بشكل مشترك إلى تعزيز التعاون بين الدول، مما يساهم في بناء الثقة وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار التأثير البشري على البيئة، حيث لا يمكن فصل النشاطات الإنسانية عن التغيرات التي تطرأ على الموارد المائية. تساهم الأنشطة الزراعية والصناعية والحضرية في توجيه المسارات التعاونية أو الصراعية حول المياه. ومن ثم يتطلب فهم هذه الديناميكيات الجيوبوليتيكية توسيع نطاق البحث ليشمل تأثير الإنسان على البيئة، ونتائج هذه التأثيرات على التفاعلات بين الدول في مجال إدارة المياه ومواردها[51].

يمثل جيوبوليتيك المياه أحد العناصر الحيوية المتزايدة الأهمية في العلاقات الدولية، حيث تُعد المياه موردًا أساسيًا لحياة الإنسان والتنمية الاقتصادية، مما يجعل التحكم في مصادر المياه وإدارتها موضوعًا ذا تأثير كبير على الأمن والاستقرار في مختلف المناطق. تزداد التوترات المتعلقة بالمياه في ظل التغيرات المناخية والنمو السكاني، مما يجعلها نقطة التقاء بين القضايا البيئية والسياسية حيث:

أولًا: تؤثر المياه بشكل مباشر على الأمن الغذائي والصحي، حيث يعتمد أكثر من مليار شخص على مصادر المياه العابرة للحدود. وهذا يتطلب التعاون بين الدول المتشاطئة لضمان توزيع عادل ومستدام للمياه. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الاختلافات في الاستخدام والاحتياجات إلى صراعات. على سبيل المثال، تُعتبر الأنهار الكبرى مثل النيل ودجلة والفرات أمثلة على مناطق التوتر بين الدول المتشاطئة التي تسعى للاستفادة من الموارد المائية.

ثانيًا: يتجلى تأثير جيوبوليتيك المياه في العلاقات بين الدول، حيث تسعى بعض الدول إلى تحقيق الهيمنة من خلال السيطرة على مصادر المياه. في بعض الحالات، يمكن أن يُستخدم التحكم في المياه كوسيلة للضغط السياسي، حيث تتأثر الدول المنبع والدول المصب بشكل كبير بالتغيرات في تدفق المياه. وهذا يعكس أهمية وجود اتفاقيات دولية فعّالة لحل النزاعات المتعلقة بالمياه، مثل الاتفاقية الإطارية بشأن الأنهار الدولية.

ثالثًا: يُعتبر الماء أيضًا من عوامل الاستقرار الاجتماعي، حيث يمكن أن تؤدي ندرة المياه إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مما يزيد من احتمالات النزاع. في سياق جيوبوليتيك المياه، تُظهر الأبحاث أن نقص المياه يمكن أن يؤجج الصراعات الداخلية، كما هو الحال في بعض المناطق في إفريقيا والشرق الأوسط، حيث أدت الأزمات المائية إلى نزاعات مسلحة وهجرة قسرية.

وفي ظل العولمة والتغير المناخي تتزايد الضغوط على الموارد المائية، مما يزيد من أهمية إدارة المياه بشكل مستدام. تدعو العديد من المنظمات الدولية إلى التعاون عبر الحدود والتخطيط المشترك للمياه، وذلك بهدف تحقيق إدارة أفضل للموارد المائية وتقليل النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، قد تُعتبر الابتكارات التكنولوجية، مثل تقنيات تحلية المياه وإعادة تدويرها، أدوات مهمة للمساعدة في تخفيف الأزمات المائية.

يُعتبر جيوبوليتيك المياه عنصرًا حيويًا يتداخل مع قضايا الأمن والتنمية والاستدامة. مع تزايد الضغوط على موارد المياه العالمية، يتطلب الأمر استراتيجيات فعّالة للتعاون والتفاوض بين الدول لضمان استخدام مستدام وعادل للمياه، ما يجعل فهم هذا الجانب من الجيوبوليتيك أمرًا ضروريًا لتحليل العلاقات الدولية وتوقع النزاعات المستقبلية.

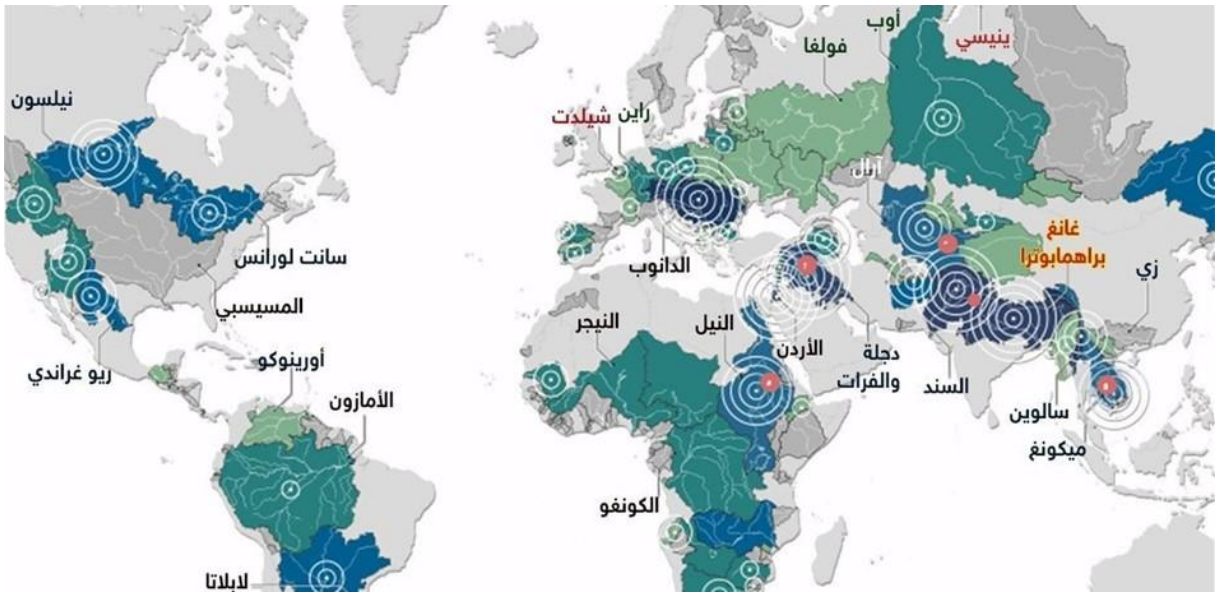

جيبولتيك البترول:

تُعنى جيوبوليتيك البترول بدراسة تأثير احتياجات النفط كمصدر أساسي للحياة الاقتصادية العالمية على سلوك الدول، خاصة القوى العظمى. بالنظر إلى أن مصادر النفط محدودة وتوزيعها الجغرافي غير متوازن مقارنة بجغرافيا الاستعمار، فإن ذلك يولد توترات ويجعل النفط عنصرًا استراتيجيًا في العديد من العلاقات الدولية، سواء كانت تعاونية أو صراعية. منذ عام 1928، بدأت تجارة النفط تتشكل في سوق عالمية منظمة، وفي عام 2009، قُدر حجم تجارة النفط بنحو 6 مليارات دولار يوميًا، مما أدى إلى زيادة الأطماع والمخاوف لدى الدول المستهلكة. نتيجةً لذلك تبنت الدول المستهلكة سياسات مراقبة دائمة لهذه المادة الحيوية، والتي وصلت في بعض الحالات إلى استخدام القوة لضمان تأمين إمدادات النفط. فقد تم نشر القواعد العسكرية في المناطق الغنية بالنفط كجزء من استراتيجيات تأمين التمويل المستمر لهذه المادة الحيوية. وبالتالي، يمكن القول إن النفط يمثل 90% من السياسة و10% من التجارة، مما يعكس مدى تأثيره على العلاقات الدولية ويبرز الدور المحوري الذي يلعبه في توجيه الاستراتيجيات والسياسات العالمية[52].

وعلى مستوى الفواعل تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية: الشركات العالمية للبترول، الدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة له. قبل عقد التسعينيات، كانت الشركات العالمية للبترول تسيطر على السوق بشكل شبه كامل، ولكن هذا النمط الأحادي للسيطرة، الذي استمر لأكثر من خمسين عامًا، بدأ بالتراجع تدريجيًا مع بداية التسعينيات، خاصة بعد الصدمات النفطية التي أثرت على السوق العالمية. تنقسم الدول المصدرة للبترول إلى ثلاث مجموعات أساسية: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الدول أوروبا الشرقية (مثل روسيا وبولندا) والدول الأخرى المصدرة مثل

المكسيك وجنوب إفريقيا. لكن من المهم ملاحظة أن كل مجموعة من هذه المجموعات غير متجانسة، حيث توجد داخل أوبك نفسها العديد من التناقضات والخلافات بين الدول الأعضاء. هذا التباين يعكس التحديات التي تواجهها هذه الدول في تنسيق سياساتها النفطية، مما يؤثر على ديناميكيات السوق العالمية واستقرار أسعار النفط.

إذا يُعتبر النفط الأساس الحقيقي الذي ساهم في تطوير الحياة البشرية، حيث كان ولا يزال محور دوران التقدم الحضاري. ومع ذلك لا يمكن إغفال أنه أيضًا أداة للسيطرة والنزاعات، فهو لا يزال المحرك الأساسي لآليات السياسة والاقتصاد على مستوى العالم. تاريخيًا كان النفط محور الصراع بين الدول في المناطق الغنية به، حيث ساهم في تشكيل العلاقات الدولية والنزاعات الجيوسياسية. وبدابة مما بعد الحرب العالمية الأولى ازداد الاحتياج لتأمين مصادر الطاقة اللازمة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، مما جعل النفط أحد المعايير الرئيسية في رسم الخرائط الاقتصادية والسياسية. هذا التغير في الديناميكيات العالمية أدى إلى تحول النفط من مجرد مورد طبيعي إلى عنصر استراتيجي في السياسة الدولية، حيث باتت الدول تسعى لضمان وصولها إلى احتياطيات النفط وتأمين طرق الإمداد، مما عزز من دوره كأحد المحركات الأساسية للصراع والتعاون بين القوى العظمى[53].

فالنفط محرك رئيسي للاقتصاد العالمي وأداة قوية يمكن استخدامها لتحقيق النفوذ والسيطرة في العلاقات الدولية. يؤثر البترول على جيوبوليتيك الدول من خلال ثلاثة مجالات رئيسية: التأثير الاقتصادي حيث تُعتبر الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط لاعبين رئيسيين في الأسواق العالمية، مما يمنحها القدرة على التحكم في إمدادات النفط والأسعار، التأثير السياسي حيث يمكن للدول المنتجة استخدام النفط كوسيلة للضغط السياسي لتعزيز مصالحها، والتأثير الاستراتيجي والأمني حيث يُعد التحكم في مصادر النفط مسألة أمن قومي للعديد من الدول، وهذا ما يُفسر الاهتمام الأمريكي بالاستقرار في الشرق الأوسط ودعمه لعلاقات وثيقة مع الدول المنتجة.

بالإضافة إلى ذلك يشكل النفط سببًا رئيسيًا في نشوب النزاعات والصراعات الإقليمية، حيث تسعى الدول لتأمين مصالحها وضمان وصولها إلى هذه الموارد الحيوية. ومع ظهور قضايا الاستدامة والتغير المناخي أُضيف بعد جديد إلى جيوبوليتيك النفط، إذ تتزايد الضغوط على الدول للانتقال إلى مصادر طاقة بديلة. ومع ذلك سيظل النفط يلعب دورًا رئيسيًا في جيوبوليتيك الطاقة لسنوات قادمة، مما يجعل فهم تأثيره على العلاقات الدولية أمرًا أساسيًا لتحليل تحركات القوى الكبرى وتوقع توجهات السياسة العالمية.

جيبولتيك اللغات:

تُعتبر اللغة أحد العناصر الأساسية في تشكيل الهوية الوطنية للدولة، حيث تُعَدُّ وسيلة التواصل والتفاهم بين الأفراد. تعكس اللغة ثقافة المجتمع وآدابه، وتعزز من الوحدة بين السكان، مما يسهل التعاملات الشعبية والرسمية. فعلى سبيل المثال، اللغة العربية تُعتبر عاملًا موحدًا للدول العربية، حيث تساهم في إزالة الحواجز اللغوية بين سكان العالم العربي، مما يتيح لهم التواصل بحرية ويسر في أي مكان وزمان. في المقابل تواجه الدول التي تتسم بتعدد اللغات تحديات كبيرة في التواصل الاجتماعي والاندماج الثقافي. فوجود عدة لغات في دولة واحدة يمكن أن يؤدي إلى وجود عوائق اجتماعية وفصل نسبي بين المجموعات اللغوية، رغم عيشها في بيئة واحدة. على سبيل المثال تتميز الهند بتنوع لغوي كبير حيث تُستخدم حوالي 15 لغة رئيسية، مما يخلق تباينات في التواصل بين الأفراد. كما أن الصين تمتلك مجموعة متنوعة من اللغات التي تعكس التنوع الثقافي فيها بالمقارنة فإن الدول مثل اليابان وألمانيا تعتز بلغة واحدة، مما يسهل من اندماج السكان وتعزيز الهوية الوطنية، مما يُظهر كيف يمكن أن تؤثر اللغة على التركيب الاجتماعي والسياسي للدول[54].

وفي سياق الجيوبوليتيك يُبرز الجيوبوليتيكي الفرنسي **جاك انسل (Jecques Ancel)** أهمية اللغة كرمز للأمة في أوروبا، حيث اعتبرت اللغة في القرن الماضي عاملاً حاسمًا في بناء الهوية الوطنية وتوحيد المجتمعات. لقد شهدت العديد من الدول الأوروبية نهضة قائمة على التوحيد اللغوي، مما ساهم في تعزيز الانتماء القومي والشعور بالوحدة بين أفراد المجتمع. وفي السياق نفسه، يُشير الجيوبوليتيكي الألماني هاوسهوفر إلى ارتباط فكرة المجال باللغة الألمانية، حيث اعتبر أن الامتداد الجغرافي للغة الألمانية يُعبر عن المجال الحيوي الذي يتضمنه الألمان. ويُظهر التاريخ أمثلة

واضحة على الديناميكيات اللغوية وتأثيرها على العلاقات الدولية. على سبيل المثال اضطرت إيطاليا إلى التخلي عن منطقتي سافوي ونيس، لكن في المقابل استمرت في جهود ضم مدينة تريست التي تُعتبر منطقة ناطقة باللغة الإيطالية. هذه الديناميكيات تبرز كيف أن اللغة تُعَدُّ عاملًا أساسيًا في تشكيل الحدود السياسية والولاءات الوطنية، كما أنها تلعب دورًا مهمًا في استمرارية أو تغيير العلاقات بين الدول والشعوب[55].

أيضا يتسم جيوبوليتيك اللغات بأبعاد سياسية وأمنية. فالدول التي تسعى لتعزيز نفوذها في مناطق معينة قد تدفع باتجاه تعليم لغتها في تلك الدول، أو تدعم الأقلية الناطقة بلغتها كوسيلة لتعزيز نفوذها السياسي والثقافي. من الأمثلة على ذلك سعي روسيا إلى دعم اللغة الروسية في دول الاتحاد السوفيتي السابق كوسيلة للتأثير على الشؤون الداخلية لهذه الدول وتعزيز ارتباطها بروسيا. كذلك تسعى فرنسا للحفاظ على انتشار الفرنسية في مستعمراتها السابقة، لا سيما في إفريقيا كمحاولة لتعزيز النفوذ الفرنسي في المنطقة.

أما على الصعيد الإقليمي يمكن أن تؤدي اللغات المشتركة إلى بناء تكتلات سياسية أو اقتصادية، حيث تسهل اللغة المشتركة التفاهم والتعاون بين الدول. في حالة الدول العربية يشكل انتشار اللغة العربية عاملًا مشتركًا يسهم في تشكيل هوية ثقافية وسياسية مشتركة تعزز من التعاون بين الدول الناطقة بها، وإن كانت هناك تحديات في ترجمة هذا التماسك اللغوي إلى قوة سياسية موحدة.

كما أن انتشار اللغات يرتبط بعمليات العولمة، حيث تسعى بعض الدول إلى تعلم لغات معينة لضمان الوصول إلى الأسواق أو التقنيات الأجنبية، وهو ما يجعل من تعلم اللغة عنصرًا استراتيجيًا في تعزيز التنافسية الاقتصادية. في آسيا تسعى العديد من الدول إلى تعليم اللغة الإنجليزية لتحقيق التطور التقني والاقتصادي، بينما يشهد تعليم اللغة الصينية انتشارًا كبيرًا بفضل صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية.

يُعد جيوبوليتيك اللغات جزءًا لا يتجزأ من الديناميات العالمية، إذ تعكس اللغات القيم والمصالح السياسية والثقافية للدول، وتشكل وسيلة هامة لتحقيق النفوذ وتعزيز العلاقات الدولية. ومن خلال دراسة جيوبوليتيك اللغات، يمكننا فهم كيفية استخدام اللغة كأداة دبلوماسية وتأثيرها على تشكيل الهويات والتحالفات العالمية.

جيبولتيك الأديان:

يلعب الدين دورا محوريا في تشكيل الهويات الوطنية والقومية، حيث يمكن أن يكون له تأثير تكويني عميق على الأمم والدول. فالأمة العربية على سبيل المثال، تتمتع بترابط قوي بين الدين والثقافة، مما يعزز من تماسك هويتها. ومن جهة أخرى، نشأت دولة باكستان نتيجة لصراع تاريخي بين الهندوس والمسلمين في شبه القارة الهندية، مما يبرز كيف أن الدين يمكن أن يكون دافعًا رئيسيًا وراء تأسيس الدول. وفي الربع الأخير من القرن العشرين، تزايد دور الدين بشكل ملحوظ، حيث برزت الحركات القومية واستخدم الدين كأداة للتعبئة الشعبية، إلا أن هذا الوضع لم يكن خاليا من التعقيدات، فقد أدت مشكلة الأقليات إلى تهديد وحدة الدول، كما هو الحال في منطقة البلقان الأوروبية حيث تعيش مجموعات عرقية ودينية مختلفة[56].

في بعض الدول الأوروبية يظهر الدين بوضوح في الحياة السياسية، حيث نجد أحزابًا تحمل أسماء مرتبطة بالديانة مثل "الديمقراطية المسيحية" و"الاجتماعية المسيحية". كما أن الدين يمكن أن يُستخدم لتبرير السياسات، كما حدث في فرنسا خلال فترة حكم الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران، الذي استند إلى الروابط الكاثوليكية في بعض مواقفه السياسية. على سبيل المثال رفض فرض حصار على نيكاراغوا تحت حكم الساندينستا، معتبرًا أن فرنسا لا يمكن أن تفرض حصارًا على شعب كاثوليكي[57].

وبعد انتهاء الحرب الباردة شهد العالم تحولًا كبيرًا في طبيعة الصراعات، حيث أصبح الدين عنصرًا بارزًا في الصراعات الدولية والمحلية. تفكك الاتحاد السوفييتي أدى

إلى ظهور مجموعة من الدول الجديدة، مما أثار أسئلة حول الهوية الثقافية والدينية في هذه السياقات. وفي التسعينيات تفجرت النزاعات المتعلقة بالهوية بشكل غير مسبوق، حيث لعب الدين دورًا محوريًا في إعادة صياغة هذه الهويات وتحديدها. استخدمت الجماعات الدينية العنف الرمزي كأداة لتعزيز هويتها في مواجهة هويات أخرى مما أدى إلى صراعات داخلية وخارجية. وقد تجسدت هذه الظاهرة في عدة مناطق، مثل البلقان حيث أدت الانقسامات الدينية والعرقية إلى حروب دامية، أو في مناطق الشرق الأوسط حيث كانت الهوية الدينية تُستخدم كوسيلة للتعبئة الشعبية وللتأكيد على الانتماء في وجه التهديدات الخارجية. هذا الاستخدام للدين في الصراعات لم يكن مجرد تعبير عن اختلافات ثقافية، بل كان أيضًا وسيلة لتعزيز القوة السياسية والشرعية للكيانات المختلفة، مما أدى إلى تفاقم التوترات والنزاعات في العديد من المناطق حول العالم. بالتالي يمكن القول إن الدين أصبح عنصرًا محوريًا في الديناميكيات الجيوبوليتيكية المعاصرة، مما يعكس كيف يمكن أن تتداخل الهويات الدينية مع القضايا السياسية والاقتصادية لتشكل مسارات جديدة من النزاع والتعاون في الساحة الدولية[58].

فالدين أصبح عنصرًا مؤثرًا ومتناميًا في العلاقات الدولية، على الرغم من أن الدين كان جزءًا من التفاعلات الدولية تاريخيًا، إلا أن تأثيره برز بشكل واضح في السنوات الأخيرة، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة. فمع عولمة الاتصال وتزايد الحركات العابرة للحدود، بدأت الأديان تتخذ مكانة مؤثرة في الساحة العالمية ليس فقط على مستوى القيم والرموز، ولكن أيضًا كأداة سياسية ودبلوماسية. حيث يُنظر إلى الدين على أنه قوة يمكنها أن توحد الشعوب أو تفرقها، كما برزت الأديان كمصادر للشرعية السياسية والاجتماعية لبعض الأنظمة والحركات، حيث تستند العديد من الحكومات والمنظمات إلى الدين كمصدر شرعي لتحفيز الدعم الداخلي وتبرير السياسات. كما أضحت الأديان عاملاً في الصراعات الدولية حيث تتخذ بعض النزاعات طابعًا دينيًا يجعلها أكثر تعقيدًا ويصعب من فرص الحلول الدبلوماسية.

أحد أبرز الأمثلة على تأثير جيوبوليتيك الأديان هو الصراع في الشرق الأوسط، حيث تلعب الأديان دورًا محوريًا في النزاعات الإقليمية، لا سيما بين الإسلام واليهودية وكذلك في الخلافات الطائفية الداخلية بين السنة والشيعة. إلى جانب ذلك ساهمت الأديان أيضًا في تشكيل التحالفات السياسية، حيث أصبحت بعض الدول تسعى لتعزيز علاقاتها بناءً على الروابط الدينية كما في حالة العلاقات بين الدول الإسلامية أو الدول المسيحية ذات الأيديولوجيات المتقاربة.

ومع ظهور الحركات الأصولية في العديد من الدول، تصاعد دور الأديان كمحرك للأحداث الدولية، حيث تستغل بعض الحركات الدين لتبرير العنف والسعي لتغيير الأنظمة السياسية. وتسعى بعض الدول الكبرى إلى الاستفادة من هذا الصعود الديني في بناء علاقات أو كسب نفوذ في مناطق متعددة، مما يعزز من أهمية فهم الدين كعامل جيوبوليتيكي في تحليل العلاقات الدولية.

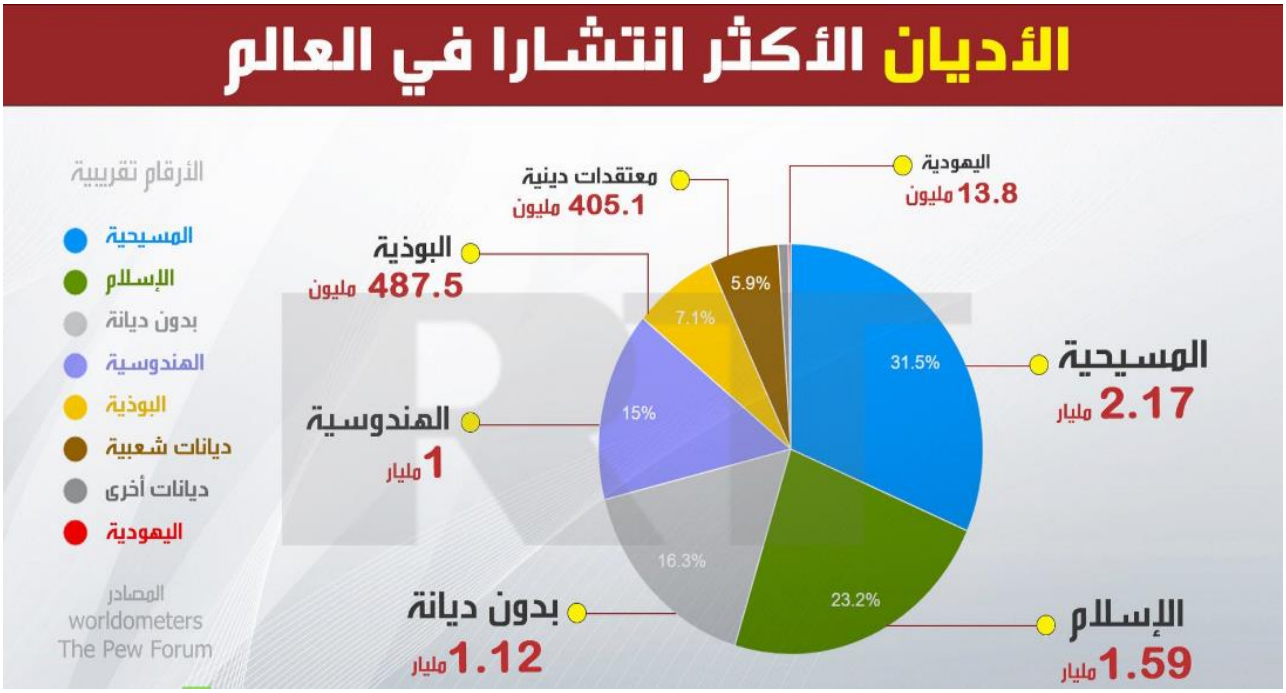

المحور الثالث: المدارس الفكرية الجيوبولتيكية

عرفت الجغرافيا السياسية تطورات نظرية مختلفة تبعًا للفترات الزمنية والدول، مما أدى إلى ظهور مدارس جيوبولتيكية متنوعة منذ القرن التاسع عشر، حيث تبنت كل منها إشكاليات ومنظورات خاصة لفهم العلاقات بين المجتمع والجغرافيا والدولة.

الحقبة الممتدة بين نهاية القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الثانية تُعتبر العصر الذهبي لـ "الجيوبوليتيكا الكلاسيكية" سواء من حيث النظرية أو الممارسة. فمع نهاية عصر الاستكشاف الجغرافي وازدياد التنافس السياسي العالمي، شهدت القوى العظمى في ذلك الوقت - بريطانيا العظمى، وألمانيا، وروسيا، والولايات المتحدة - ظهور منظّرين جيوبوليتيكيين بارزين، سَعَوا إلى وضع نظريات تدعم قوة بلدانهم أو تسعى على الأقل للحفاظ عليها. هؤلاء المنظّرون الجيوبوليتيكيون كانوا غالباً أكاديميين

ورجال دولة، وقد تم تبني أفكارهم إلى حد كبير من قبل صناع القرار في دولهم، مما جعل نظرياتهم تلعب دوراً مهماً في العلاقات بين القوى العظمى في تلك الحقبة.

وقد اكتسبت الجغرافيا مكانة علمية وأصبحت تُدرس كعلم منظم. وبرزت نخبة من المفكرين الذين كتبوا وتعمقوا في موضوع تأثير الجغرافيا على سياسات الدول وعلاقاتها الدولية. ومن بين هؤلاء المفكرين البارزين الذين سيتم تحليل أفكارهم في المحاور التالية: ألفريد ماهان Alfred Mahan، وهالفورد ماكيندرHalford Mackinder ، وفريدريش راتزل Friedrich Ratzel، ورودولف كجيلين Rudolf Kjellen، وكارل هاوسهوفرKarl Haushofer ، ونيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman، وجورج كينانGeorge Kennan ، وغيرهم ممن ساهموا في تطور الفكر الجيوبوليتيكي الكلاسيكي.

1. الجيبولتيك الألمانية

في القرن التاسع عشر كانت جامعة برلين واحدة من أولى المؤسسات التي تقوم بتدريس التاريخ والجغرافيا من منظور علمي. ويُعد الجغرافي فريدريش راتزل الذي بدأ التدريس في جامعة لايبزيغ عام 1886، بمثابة المؤسس لمجال دراسة "الجغرافيا السياسية".

ركز راتزل بشكل أساسي على دراسة بناء الدولة وحدودها، ويُعرف على هذا الأساس بأنه مخترع مفهوم المجال الحيوي(Lebensraum)[59] ووفقاً له يجب النظر إلى كل أمة على أنها كائن حي يتمتع بإقليم وأخلاق وثقافة. ومن خلال هذه المعايير كانت ألمانيا بفضل قوتها مدعوة للهيمنة على أوروبا والتوسع من خلال غزو أراضٍ جديدة، سواء في وسط أوروبا أو في روسيا.

انصب اهتمام راتزل من جهة على آليات بناء الدولة وعلاقتها مع المساحات المجاورة، ومن جهة أخرى على فكرة أن الجغرافيا السياسية يمكن تصنيفها ضمن "فئة العلوم الطبيعية".

وقد طرح فريدريش راتزل أفكاره في كتابه الجغرافيا السياسية، حيث برزت من خلاله نزعة الحتمية الجغرافية في رؤيته. سعى راتزل إلى إبراز العلاقة بين الدولة والأرض، وتأثير البيئة في قوة الدولة وازدهارها. ورغم أنه سبقه العديد من الجغرافيين في دراسة الجغرافيا السياسية، إلا أن راتزل ركز على أساسين مهمين هما موقع الدولة ومساحتها، وهي أفكار لم يتناولها بعمق من قبله إلا البريطاني وليام بتي. وبيَّن راتزل

أن صغر مساحة الدولة يجعلها ضعيفة؛ ولذلك، رأى أن الدول الكبرى يجب أن تحل محل الدول الصغيرة. وقد شَبَّه الدولة بالكائن الحي الذي تنطبق عليه قوانين علم الأحياء، معتبرًا أن الدول تسعى بطبيعتها إلى التوسع لتحقيق احتياجاتها الحيوية[60].

في مقالته المنشورة عام 1896 قدم فريدريش راتزل سبعة قوانين تتعلق بنمو مساحة الدول، والتي يعتقد أنها ضرورية لتحقيق نمو سليم للدولة وهي[61]:

1. النمو الحضاري كنواة للتوسع: يرى راتزل أن توسع الدولة يبدأ بنمو نفوذها الحضاري، وذلك عبر انتشار اللغة والدين. فالارتباط النفسي والعقائدي بين الشعوب يمهد للترابط السياسي بينها.
2. التوسع السكاني كدافع للتوسع الجغرافي: يكون نمو الدولة استجابةً لنمو عدد السكان. فعندما تزداد الضغوط السكانية على الموارد، يسعى السكان للهجرة إلى المناطق المجاورة وإقامة علاقات تجارية، مما يؤدي إلى خلق روابط بين سكان تلك المناطق.
3. ضم الوحدات الأصغر: يتم توسع الدولة عن طريق استيعاب ودمج وحدات أصغر ضمن نطاقها.
4. الدوافع الخارجية للتوسع: غالبًا ما تأتي المحفزات الأساسية للتوسع الإقليمي من الخارج، حيث تكون العوامل الخارجية دافعًا للتوسع.
5. الحدود كإطار عضوي: يعتبر راتزل أن حدود الدولة تعمل كغلاف أو إطار خارجي لها، وهي بمثابة عضو حيوي يحميها ويعرّفها.
6. السعي نحو الأقاليم ذات الأهمية السياسية: تسعى الدولة إلى ضم الأقاليم التي تتمتع بقيمة سياسية، مثل السهول، والأنهار، والمناطق الغنية بالموارد المعدنية.
7. عدوى التوسع بين الدول: تنتشر فكرة التوسع بسرعة بين الدول وتزداد تدريجيًا. ويشير راتزل إلى أن الكوكب لا يتسع سوى لقوة عظمى واحدة، ما يعزز تنافس الدول الكبرى على الهيمنة.

ورداً على النظريات الأنجلوساكسونية تأسست المدرسة الألمانية في الجغرافيا السياسية، حيث تم اعتماد مصطلح "Geopolitik" الذي صاغه لأول مرة السويدي الموالي لألمانيا **رودولف كيلين Rudolf kellen**(1864-1922) في كتابه القوى العظمى (1905)، عرف كيلين الجغرافيا السياسية كعلم للدولة باعتبارها كيانًا جغرافيًا حيًا يظهر في الفضاء، ويهدف هذا العلم إلى فهم طبيعة الدولة وتوجيه خيارات السياسة الخارجية لصانعي القرار والاستراتيجيات العسكرية.

حيث زعم كييلين أن على الدول أن تطبق خمسة أنواع تكاملية من السياسات لتصبح دولة قوية، تتمثل هذه السياسات في السياسة الاقتصادية والسياسة الديمقراطية والسياسة الاجتماعية والسياسة العسكرية وأخيرًا السياسة الجغرافية.

أدخل كيلين عدة تعديلات على نظرية راتزل، حيث لم يقتصر على فكرة أن الدولة كائن حي فحسب، بل اعتبرها أيضًا كائنًا ذا شعور وقدرات أخلاقية. أوضح كيلين أن الدولة تشبه الكائن العضوي، حيث تمثل الأرض بمثابة الجسد، وتكون العاصمة كالقلب، بينما الأنهار والأودية تعمل كالأوردة والشرايين، ومناطق الإنتاج تمثل الأطراف. كما أكد كيلين على أن القوة هي العنصر الأهم الذي يجب أن تعتني به الدولة. وفي أبحاثه، شدد على ضرورة أن تكون الجغرافيا في خدمة الدولة. في بحثه المعنون نظرية "الدولة", قسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى عدة أقسام[62]:

1. السياسة الأرضية: التي تعني الجيوبوليتيك، والتي تدرس العلاقة بين الجغرافيا والسلطة.
2. السياسة الشعوبية: المعروفة بالاثنوبوليتيك، والتي تركز على العلاقة بين الهوية الثقافية والسياسة.
3. السياسة الاجتماعية: والتي تُعرف بالسيوبوليتيك، وتهتم بالعلاقات الاجتماعية وتأثيرها على الدولة.
4. السياسة الاقتصادية: المعروفة بالايكوبوليتيك، والتي تركز على الأبعاد الاقتصادية وتأثيرها على قوة الدولة.

فالدولة هي الفاعل الرئيسي في الجغرافيا السياسية وتُعتبر كيانًا عضويا، حيث يحلل الجغرافي السياسي مظاهر الدولة في الفضاء مثل موقعها وتنظيمها وحجمها.

وطرح كيبلين فكرة أن الدول هي كيانات ديناميكية تنمو "بشكل طبيعي" وتزداد قوة بمرور الوقت، وأن المحرك الأساسي لهذا النمو هو "الثقافة". فكلما كانت الثقافة أقوى وأكثر "تقدماً" ازداد حقها في توسيع "مجالها" والسيطرة على مزيد من الأراضي. وبالنسبة له كان من الطبيعي أن تسعى الثقافات المتقدمة للتوسع في الأراضي الأخرى، بالتالي اعتبر أن الحدود ليست ثابتة بل قابلة للتغيير، فهي تعبر عن طموح الدولة ومحاولة لإضفاء الشرعية على توسعها.

وبعدها تطورت هذه الجغرافيا السياسية الكلاسيكية بين الحربين العالميتين في ألمانيا على يد كارل هاوسهوفر (1869-1946)، أستاذ الجغرافيا بجامعة ميونيخ، ومؤسس مجلة Zeitschrift für Geopolitik عام 1924، حيث طور نظرية "المجال الحيوي" (Lebensraum) التي يُقال إنها ألهمت هتلر في كتابه كفاحي.

حيث اعتبر هاوسهوفر أن المجال الجغرافي هو العامل الذي يتحكم في تاريخ الشعوب، مؤكدًا أن الدولة التي لا تتوسع مهددة بالاندثار. وقد استند في ذلك إلى فكرة أن النمو السكاني يحتاج إلى موارد طبيعية متزايدة، وذلك في ظل الوضع السكاني في ألمانيا آنذاك، حيث بلغ عدد السكان حوالي 85 مليون نسمة على مساحة لا تتجاوز 600,000 كم^2. ووفقًا لهاوسهوفر ومعهده، كانت هذه المشكلة السكانية أحد التحديات الأساسية لألمانيا، خصوصًا عند مقارنتها بدول أوروبية أخرى ذات مساحات واسعة وتعداد سكاني

أقل. وهكذا انتشر مفهوم المجال الحيوي بين القادة الألمان، حيث أصبح التوسع الجغرافي يُعتبر الحل الأمثل والأكثر فعالية للتغلب على التحديات الاقتصادية والديموغرافية التي كانت تواجه ألمانيا[63].

8. المدرسة الأمريكية

كانت الجيوبوليتيكا الأمريكية تتحدد من خلال مبدأ مونرو الشهير حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وقد طرح هذا المبدأ الرئيس جيمس مونرو في رسالته السنوية إلى الكونغرس عام 1823، حيث أشار إلى أن العالم القديم والعالم الجديد يمتلكان أنظمة مختلفة، ويجب أن يبقيا في نطاقات منفصلة. أعلن هذا المبدأ أن الولايات المتحدة لن تتدخل في الحروب بين القوى الأوروبية، وأن أي محاولة من قبل قوة أوروبية للسيطرة على نصف الكرة الغربي ستُعتبر عملاً عدائيًا ضد الولايات المتحدة.[64]

لكن وبينما كانت صراعات القوى التي استمرت لقرون تتصاعد في أوروبا، كانت قوة جديدة تُبنى في العالم، مثّلت الحرب الأمريكية-الإسبانية عام 1898 أول حرب أمريكية خارجية، وبالتالي شكّلت أول تصدّع في مبدأ مونرو. نتيجة لهذه الحاجة الناشئة بدأ أوائل الاستراتيجيين والمنظرين الجيوبوليتيكيين الأمريكيين مع مطلع القرن العشرين في وضع نظريات تهدف إلى تعزيز قوة الدولة. سعى هؤلاء الاستراتيجيون إلى تطوير عقائد جديدة للسيطرة البحرية[65].

وبرز **ألفريد ثاير ماهان (1840-1914)** أول استراتيجي ومنظر جيوبوليتيكي معروف في الولايات المتحدة والذي عمل كضابط بحري ومؤرخ، وفي عام 1890 نشر محاضراته الجامعية في كتاب بعنوان "تأثير القوة البحرية على التاريخ 1660-1783". جادل ماهان في الكتاب بأهمية تفوق القوة البحرية على القوة البرية، مؤكدًا أن التفوق البحري هو المبدأ الأساسي والأساس للسياسة الخارجية. حظي عمل ماهان باعتراف فوري ولاقى انتشارًا واسعًا في كل من بريطانيا العظمى وألمانيا[66].

حيث كان في أوائل القرن العشرين تمثلت المدرسة الأمريكية في الجغرافيا السياسية بألفريد ثاير ماهان. الذي يرى أن العلاقات بين الأمم تُدار من خلال توازنات

القوى. وقد كان متشككًا تجاه القانون الدولي وحملياته القانونية، حيث اعتقد أن العلاقات بين الدول تعتمد على استراتيجيات خاصة، ويمكن تبرير استخدام القوة استنادًا إلى "حقائق أخلاقية"، خاصة من قبل القوى البحرية الكبرى. ومن هذا المنطلق ومع اقتناعه بتفوق الغرب والحضارة المسيحية، رأى أن السيطرة على البحار تُعد سلاحاً حاسماً في ظل العولمة التجارية.

وعلى عكس كل من راتزل وهاوسهوفر وماكندر رأى **ألفريد ماهان Alfred Mahan** أن القوى البحرية هي التي تتمتع بالأفضلية في تحقيق السيطرة العالمية. ورغم أن ماهان لم يكن جغرافيًا بقدر ما كان استراتيجيًا، فقد تناول دور الموقع الجغرافي في تعزيز السيطرة البحرية. وعرف ماهان القوة البحرية بأنها القوة العسكرية القابلة للنقل عبر البحر إلى المواقع الاستراتيجية المطلوبة. وفي كتابه مشكلات آسيا الصادر عام 1900، اعتبر أن قارات الشمال هي المفتاح للهيمنة العالمية، وأن الحدود الجنوبية لعالم الشمال تحددها قناة السويس وقناة بنما. كما أبرز أهمية التجارة في السياسة الدولية، مؤكدًا على ضرورة السيطرة على الطرق التجارية البحرية لتحقيق التفوق الاستراتيجي[67].

حدد **ألفريد ماهان Alfred Mahan** عددًا من العوامل التي يرى أنها أساسية في بناء قوة بحرية قوية[68]:

1. الموقع الجغرافي: يتمثل في وجود واجهة بحرية واحدة أو أكثر تطل على البحار المفتوحة، أو السيطرة على طرق التجارة الهامة، بالإضافة إلى الموقع الجزري للدولة.
2. الشكل الطبيعي للدولة: يقصد به شكل الخطوط الساحلية ومدى انفتاحها على البحر. ويرى ماهان أن الأراضي الساحلية تُعد حدودًا مهمة للدولة، وكلما كانت الوصولية إلى البحر أسهل، زادت رغبة الشعب في التواصل مع العالم الخارجي.
3. الامتداد المساحي للدولة: ويعني بذلك طول الشريط الساحلي وقدرته على الدفاع ضد أي عدوان. فالدولة ذات الساحل الطويل والموقع الاستراتيجي تتمتع بقدرات دفاعية أفضل.
4. حجم السكان: فالدولة التي تملك عددًا كبيرًا من السكان تكون أكثر قدرة على تكوين طاقم كبير ومتخصص للأسطول البحري.
5. توجه السكان البحري: ويشير به إلى مدى استعداد السكان للإبحار والانخراط في التجارة. فبدون هذا التوجه، سيكون من الصعب على الدولة بناء قوة بحرية فعالة.
6. توجه الحكومة البحري: ويعني أن الحكومة القوية هي التي تولي اهتمامًا كبيرًا للبحار التي تطل عليها بنفس القدر الذي تهتم فيه باليابسة.

كما ساهم **نيكولاس سبايكمان Nicholas Spayman** وهو أحد رواد المدرسة الأمريكية نفسها، بدور بارز في منتصف القرن العشرين، حيث دافع عن ضرورة منع

التوسع الشيوعي عبر تحالف يشمل "حلقة الأرض" أو "الريم لاند" التي تضم الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، والشرق الأوسط، وآسيا البحرية، والصين، والشرق الأقصى.

وقد تابع **نيكولاس سبايكمان Nicholas Spayman** مدير معهد العلاقات الدولية في جامعة ييل، ما بدأه ماهان في نقده لنظرية ماكندر، حيث قدم رؤيته الخاصة حول الجيوبوليتيك باعتبارها جزءًا أساسيًا من تخطيط سياسة أمن الدولة في إطار عواملها الجغرافية. ورأى في الجيوبوليتيك أنها تتجاوز مجرد تخطيط السياسة الأمنية لتصبح السياسة الخارجية نفسها، حيث ربط بشكل وثيق بين أمن الدولة والجيوبوليتيك وما يتبع ذلك من تخطيط استراتيجي شامل. ويُعتبر سبايكمان من أبرز الداعين إلى أهمية دراسة موقع الدولة ضمن السياق العالمي كشرط أساسي لفهم سياساتها الخارجية، معتقدًا أن الموقع الجغرافي يلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل استراتيجيات الدولة وأهدافها الأمنية[69].

اهتم **نيكولاس سبايكمان Nicholas Spayman** بدراسة تأثير القوة في العلاقات الدولية، وتأثر بنظرية ماكندر لكنه توصل إلى استنتاجات مختلفة، فقد أعاد صياغة ثلاثية ماكندر بطريقة مغايرة، حيث يرى أن السيطرة على العالم تبدأ من منطقة الريملاند (Rimland) بدلا من قلب الأرض (Heartland) وفقا للنقاط التالية[70]:

1. من يسيطر على الريملاند يسيطر على قلب الأرض: اعتقد سبايكمان أن الريملاند، وهي المناطق الساحلية التي تحيط بقلب الأرض، تعدّ العامل الحاسم في الهيمنة على قلب الأرض.
2. من يسيطر على الريملاند يتحكم في أوراسيا: رأى أن السيطرة على هذه المناطق الساحلية تمنح الدول القدرة على التحكم في القارة الأوراسية.
3. من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم: وبذلك، فإن الهيمنة على أوراسيا تعتبر المفتاح للسيطرة على النظام العالمي.

إذا وفقاً لهذه النظرية فإن السيطرة على "الريم لاند" تعني السيطرة على أوراسيا، وبالتالي السيطرة على العالم. وقد ألهمت هذه النظرية "سياسة الاحتواء" التي دعمها الرئيس ترومان منذ عام 1947. ومن هذا المنطلق، رأت الولايات المتحدة، التي تستمد قوتها من البحر، ضرورة الحفاظ على علاقات مستقرة مع دول "الريم لاند" لمواجهة الاتحاد السوفيتي، كقوة برية. كما اعتبر سبايكمان أن الولايات المتحدة والهند هما من القوى العالمية الكبرى، مشيراً إلى أن الاتحاد السوفيتي قد يصبح القوة المهيمنة.

7. المدرسة الإنجليزية

تطورت المدرسة الأنجلوساكسونية في الجغرافيا السياسية مع مقاربات تاريخية وقانونية، وطرحت لأول مرة "علم القوة" استناداً إلى ثنائية القوة البحرية والقوة البرية. ويُعتبر الجغرافي البريطاني هالفورد ماكندر (1861-1947) مؤسسها بمفاهيم مثل قوة البحر (Sea Power) و"قلب العالم" (Heartland) و"الاحتواء" (containment). على الرغم من أن ماكندر لم يكن يسعى لتأسيس علم جديد، إلا أن أعماله أصبحت مرجعًا جيوسياسيًا أساسياً. وكان هدفه تسليط الضوء على التوترات بين الدول على الساحة الدولية. وبالنسبة له، دخلت الدول في نظام "عصر ما بعد الكشوف"، حيث أصبحت جميع المناطق مقسمة، وتزايدت التوترات والتهديدات التي تواجه الإمبراطورية البريطانية.

ويعتبر **هالفورد ماكندر Halford Mackinder** (1861–1947) هو أحد أبرز الجيوبوليتين وأكثرهم تأثيرًا الذين ظهروا في نهاية القرن التاسع عشر. حيث تُستخدم فكرته لاحقًا لتبرير سياسات الرئيس الأمريكي رونالد ريغان النووية، ولا يزال الأكاديميون وصناع القرار يناقشون نظريته الشهيرة "قلب الأرض" (Heartland Theory). وكان السياق السياسي الذي كتب فيه ماكندر كان مركبا. فعلى الصعيد الدولي، كان قلقًا بشأن التراجع النسبي لقوة بريطانيا العظمى في مواجهة التحدي الذي شكلته ألمانيا. أما داخل بريطانيا، فقد كان محافظًا متأثرًا بعمق بدمار أساليب الحياة التقليدية الزراعية والأرستقراطية نتيجة الثورة الصناعية، وخاصة مع صعود الطبقة العاملة المنظمة التي كانت تطالب بالتغيير الاجتماعي. وعليه كان هدف ماكندر هو الحفاظ على قوة بريطانيا ونفوذ طبقة ملاك الأراضي من خلال تشكيل كتلة إمبريالية قوية، تكون قادرة على مقاومة التحديات الخارجية، وفي الوقت نفسه، المحافظة على الثروة وبنية النظام الاجتماعي الأرستقراطي[71].

وقد تأثر ماكندر بعمل ألفريد **ثاير ماهان (Alfred Thayer Mahan)** (1840–1914)، حيث رأى أن السياسة العالمية عبارة عن "نظام مغلق"، أي أن تصرفات الدول المختلفة مترابطة بالضرورة، وأن المحور الرئيسي للصراع كان بين القوى البرية والقوى البحرية. في عام 1904، حدد ماكندر جغرافية وتاريخ القوة البرية من خلال تعريفه لوسط أوراسيا على أنه "المنطقة المحورية"، التي أعاد تسميتها في عام 1919 باسم "قلب الأرضHeartland" أطلق عليها اسم "المنطقة المحورية" لأن

التاريخ، من وجهة نظره الأوروبية المركزية، كان يدور حول سلسلة من الغزوات التي انطلقت من هذه المنطقة إلى المناطق المحيطة الأكثر توجهاً نحو البحر[72].

كان ماكندر يعتقد أن القوى البحرية كانت تتمتع بتفوق في الماضي، لكن مع ظهور السكك الحديدية، رأى أن هذا التفوق انتقل إلى القوى البرية، خاصة إذا استطاعت دولة واحدة السيطرة على منطقة "قلب الأرض" غير القابلة للاختراق وتنظيمها. ومن هنا جاء قول ماكندر الشهير التالي[73]:

- من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض.
- من يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم.
- من يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.

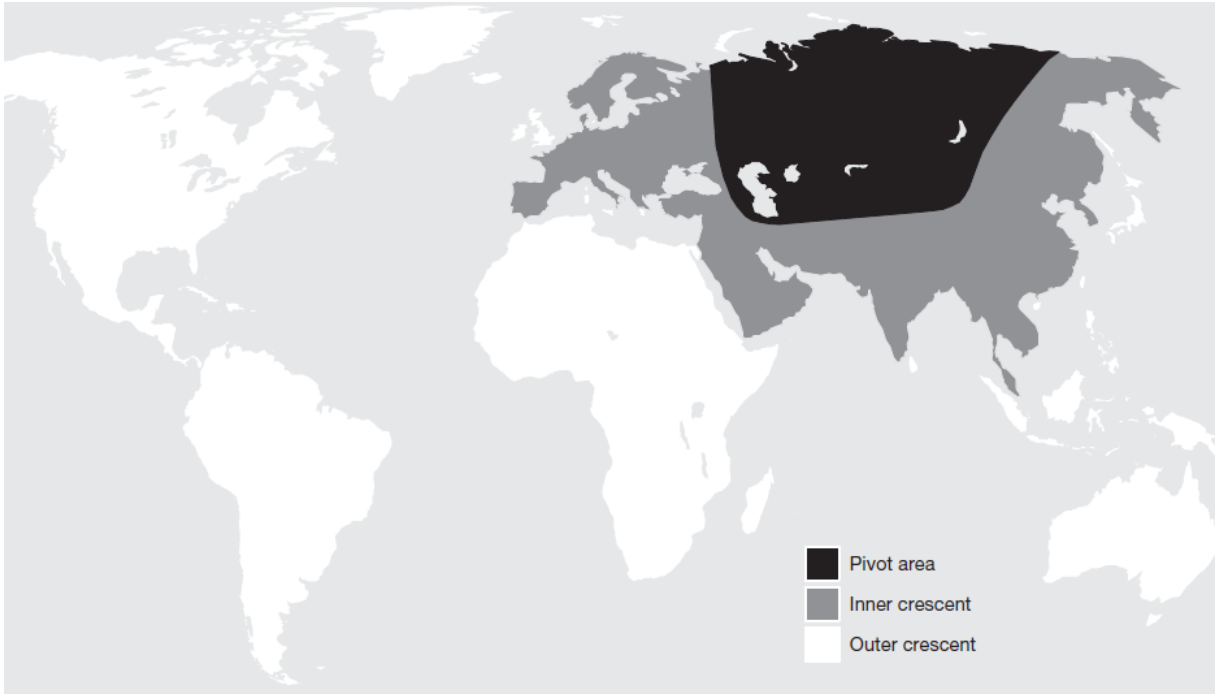

خريطة توضح نظرية "قلب الأرض" لماكيندر

على عكس نظرية ماهان التي ركزت على "السيطرة على البحار"، ركزت المدرسة الإنجليزية الكلاسيكية، من خلال عالم الجغرافيا السياسية الشهير هالفورد ماكندر، على مفهوم "منطقة القلب (Heartland). "ففي كتابه المنشور عام 1904، يوضح ماكندر أن "منطقة القلب" تعد المصدر الأساسي للتنافس بين دول العالم.

تتمحور هذه "منطقة القلب" حول الجزء القاري من أوراسيا، ويشكل مركزها روسيا. وتحيط بها "حلقة داخلية" تشمل الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وأوروبا الغربية؛ تليها "حلقة خارجية" أو جزرية تضم اليابان والجزر البريطانية.

منذ ذلك الحين، سيكون للصراعات الجيوسياسية ميل قوي للتركيز بين المحور وهاتين الحلقتين" وفي الواقع، بين القوى القارية والبحرية: مع الهدف المحدد، السيطرة على قلب الأرض"، وهو ممر إلزامي للقيادة. "الجزيرة العالمية" وبالتالي غزو العالم كله.

رغم أن الدول الأنجلوساكسونية لم تُبدِ اهتمامًا كبيرًا بكتابات ماكندر في البداية، فإن الجغرافي الألماني هاوسهوفر أقر بصحة نظريته حول قلب الأرض. وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وما تبعها من أحداث، بدأت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بإعادة النظر في أفكار ماكندر، مما أدى إلى إعادة طباعة كتابه عام 1942. وفي عام 1943 قام ماكندر بإعادة صياغة بعض أفكاره حول نظرية قلب العالم في مقال نشره بمجلة الشؤون الخارجية. من أبرز المراجعات التي أجراها كانت توحيده لتسمية المحيطات، إذ أطلق عليها اسم المحيط العالمي (World Ocean)، مؤكدًا على أهمية البحر كعنصر موحد بدلًا من تعدد الأسماء المحيطية، وهو ما يعكس نظرته الشمولية للعالم وأهمية البحر في الاستراتيجيات الجغرافية[74].

8. المدرسة الفرنسية:

أثارت التعريفات الكلاسيكية للجغرافيا السياسية انتقادات، خاصة من قبل المدرسة الفرنسية. بالنسبة للجغرافي الفرنسي ألبرت ديمانجون (1872-1940)، فإن "الجغرافيا السياسية ليست سوى الجغرافيا السياسية التطبيقية، وهي ضرورية لتكوين رجال الدولة والدبلوماسيين." كما يشير إلى أن هذه الجغرافيا تهتم "بالمصالح، ليس العامة والإنسانية، بل بالأحرى الألمانية" ("الجغرافيا السياسية" في مجلة Annales de Géographie، 1932).

تبنت المدرسة الفرنسية موقفًا نقديًا حادًا تجاه "النظرية الراتزلية" وقد تميزت بأعمال تاريخية مثل تلك التي قدمها بول فيدال دو لا بلاش، الذي سعى لإثبات هوية الألزاس واللورين كأراضٍ فرنسية.

فقد بدأ الاهتمام بالجيوبوليتيك في الأوساط الفرنسية عام 1871، بعد فقدان فرنسا للأقاليم الإلزاسية واللورينية. وكان دو لابلاش من المدافعين البارزين عن ضرورة استعادة هذين الإقليمين، حيث ركز اهتمامه على مشروع البناء الوطني في أعقاب هذه الهزيمة. بالإضافة إلى ذلك، كان لديه شغف بفهم الحركة الاستعمارية، وقد تناول في مؤلفاته ومقالاته العديد من المناطق، مثل "شبه الجزيرة الأوروبية والبحر المتوسط" (1873) و"دول وأمم أوروبا حول فرنسا(1889) "، كما استعرض لابلاش بعض المسائل الاقتصادية والسياسية وطرق التغلغل في المناطق الأفريقية، مسلطًا الضوء على أهمية الحفاظ على مصالح الإمبراطورية الفرنسية هناك. وأشار إلى أن الفعل الاستعماري يمكن أن يؤدي إلى العديد من الصراعات، وخاصة فيما يتعلق بمسائل الحدود. وفي مقاله المنشور عام 1898 بعنوان "المنطقة الحدودية للجزائر والمغرب وفق ملفات جديدة" اقترح لابلاش ضرورة ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب كخطوة لتعزيز الاستقرار وضمان المصالح الفرنسية في المنطقة. بهذا الشكل أسهم دو لابلاش في تأسيس الجيوبوليتيك كفرع من العلوم الاجتماعية، مما أتاح فهمًا أعمق للعلاقات بين الجغرافيا والسياسة والاستعمار[75].

حيث كان فيدال دي لا بلاش استراتيجيًا في رؤيته للجغرافيا، لكنه لم يعتبرها مجرد أداة للصراع. بدلاً من ذلك نظر إلى الجغرافيا كعلم مستقل يهتم بدراسة الخصائص المادية لسطح الأرض في كل منطقة. وقد رأى أن هذه الخصائص تشكل الأسس التي تنافست عليها الحضارات عبر التاريخ. من وجهة نظر فيدال فإن الجغرافيا العامة هي دراسة الاستراتيجيات والتكتيكات المختلفة التي اتبعتها الحضارات، أو بتعبير آخر هي مدى استغلال الإنسان للأبعاد الجغرافية من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة. بهذه الرؤية، ساهم فيدال في تطوير فهم أعمق للجغرافيا كأداة تحليلية تتجاوز مجرد الصراع، وتركز على علاقة الإنسان ببيئته وتكيّفه معها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحضارات[76].

فيما بعد، وعلى أساس تحليله لمفاهيم الجغرافيا السياسية التي تركزت في البداية على دراسة الدول ضمن نطاق تأثيرها الجغرافي، قدم إيف لاكوست مساهمة حاسمة عبر دعوته لرؤية أشمل للجغرافيا السياسية. فقد أكد هذا الباحث الفرنسي على أن الجغرافيا السياسية ينبغي أن تركز بشكل أوسع على دراسة تنافس القوى على الإقليم، وكذلك على قدرة القوة على فرض نفوذها خارج هذا الإقليم.

ومن آراء لاكوست أن جغرافيا الأساتذة تمثل ميدانًا مدرسيًا وجامعيًا تم استغلاله لصالح جغرافيا الضباط، حيث يعتبر أن الفائدة والأهمية العملية للجغرافيا تكمن في تحليل الفضاءات، وخاصة تلك التي تُجرى فيها الحروب. يعتقد لاكوست أن الجغرافيا المدرسية يمكن أن تخدم الاستراتيجية بشكل مباشر، وهذا يظهر جليًا في قوله عن المدرسة الجغرافية الألمانية، التي كانت تحت قيادة ألكسندر هومبلودت كانت تستهدف تدريجياً الأهداف السياسية والعسكرية لرئاسة الأركان البروسية، وبعد مؤتمر فيينا بدأ القادة البروسيون في العمل على تحقيق وحدة ألمانيا، مما أدى إلى تحول الجغرافيا من حقل معرفي إلى أداة استراتيجية. اعتمد لاكوست في حججه على أحداث تاريخية مثل معركة "سيدان" بين الجيش الفرنسي بقيادة نابليون والجيش البروسي بقيادة كيسر، حيث بدأ اهتمام القادة العسكريين والنخب يتزايد بالمزايا التي يمكن للجغرافيا أن تقدمها للسياسة، وهو ما يُعرف بـ "المزايا السياسية للجغرافيا". بهذا أسهم لاكوست في توضيح كيف أن الجغرافيا ليست مجرد دراسة أكاديمية، بل هي أداة حيوية في فهم الديناميات السياسية والعسكرية.[77]

وفي عام 1976 نشر لاكوست مقالًا في مجلة هيرودت بعنوان "استراتيجيات، جغرافيات، إيديولوجيات" وقد أوضح في مقاله أنه إذا كانت هناك استراتيجيات متعددة وتنوع في الإيديولوجيات، فلا بد أن تكون هناك طرق مختلفة لتكوين الجغرافيا، مما يؤدي إلى ظهور جغرافيات مختلفة. ويرتبط هذا التفاوت بوظائفها الاستراتيجية وأدوارها الإيديولوجية التي يمكن أن تؤديها. ومن أجل تمكين الناس من فهم ماهية الجغرافيا بشكل أفضل، أكد لاكوست على ضرورة التمييز بين ما يسمى جغرافيا معلمي المدارس (الأساتذة) وجغرافيا العسكريين. وفي عام 1983 قامت المجلة بتغيير عنوانها الفرعي ليصبح "مجلة الجغرافيا والجيوبوليتيكا" مما أضفى عليها روحًا علمية كانت مفقودة بسبب ارتباطها بالأفكار النازية.

يرى لاكوست أن المعرفة الجغرافية يمكن أن تخدم الدولة في سياق الحرب، حيث ميز بين ثلاثة أنواع من الجغرافيا[78]:

الجغرافيا المدرسية: وهي جغرافيا الأساتذة والأكاديميين، التي تركز على التعليم والنظريات الجغرافية التقليدية.

الجغرافيا الاستعراضية: وهي الجغرافيا غير الهجومية التي تتبناها وسائل الإعلام، حيث تُستخدم الجغرافيا لتقديم معلومات دون توجهات عدائية.

الجغرافيا كأداة للسلطة: أو جغرافيا هيئة الأركان، التي تركز على استخدام الجغرافيا من قبل القادة العسكريين لدعم استراتيجياتهم في الحروب.

المدرسة الروسية:

يعتبر بيوتر سافيتسكي (1895–1968) أحد أبرز المنظرين الجيوبوليتيكيين الروس في القرن العشرين ومؤسسًا للفكر الأوراسي، الذي يرى في روسيا كيانًا جيوبوليتيكيًا فريدًا ومستقلًا عن كل من أوروبا وآسيا. عُرف سافيتسكي بطرحه لمفهوم "أوراسيا" كإطار تحليلي مميز يتجاوز النظريات الغربية السائدة، مشددًا على أن روسيا ليست مجرد جزء من أوروبا أو امتداد لآسيا، بل هي كيان مستقل يتميز بموقعه الجغرافي وخصائصه الروحية والثقافية.

وفي عام 1933 قدم بيوتر سافيتسكي مقاله المعنون "الأسس الجغرافية والجيوبوليتيكية لأوراسيا" حيث أوضح أن لروسيا موقعًا فريدًا من نوعه، يتمثل في موقعها الوسطي داخل الكتلة الأوراسية. يرى سافيتسكي أن هذا التميز يضع روسيا في موقع مختلف عن ألمانيا التي تتوسط أوروبا الغربية، مما يجعل روسيا ليست جزءًا من أوروبا، وليست مجرد امتداد لآسيا؛ بل هي كيان مستقل بذاته، أو "واقع جيوبوليتيكي وروحي مستقل"، أطلق عليه "أوراسيا" واعتبر سافيتسكي أن روسيا تشبه مفهوم "المجال" عند راتزل و"المجال الكبير" عند الجغرافي الألماني كارل شميدت، إذ يرى أن روسيا تمثل فضاءً خاصًا ومتميزًا له خصائصه الجغرافية والثقافية المستقلة، مما يعزز فكرة أوراسيا كعالم قائم بذاته ومؤثر جيوبوليتيكيًا[79].

أما **ألكسندر دي سفرسكي** فيعود له الفضل في صياغة نظرية جديدة في الجيوبوليتيكا تضع القوة الجوية في مركز اهتمامها. فقد أثّر التقدم الكبير الذي شهده الطيران في ذلك الوقت على الفكر الجيوبوليتيكي، وظهرت توجهات جديدة تدرس العلاقة بين الطيران والجغرافيا السياسية في إطار تصور عالمي تنافسي، محورُه القوة الجوية بدلًا من القوة البرية أو البحرية التي كانت تُعتبر المحرك الأساسي للسيادة العالمية[80].

وتستمد نظرية القوة الجوية صياغتها الفكرية من افتراض مفاده أن السيطرة على الجو تتيح إمكانية عالية للسيطرة على الأرض، هذا الافتراض ورغم بساطته غير الكثير من مفاهيم المجال العسكري ومحاور القوة الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية. إذ تُظهر الخصائص الاستراتيجية للمجال الجوي أنه يتمتع بأهمية استثنائية تتجاوز المجالين البحري والبري، ويجعل منه مجالًا ذا تأثير واسع على التخطيط الاستراتيجي والسيطرة الدولية[81].

وفي عام 1950 قدم **ألكسندر دي سفرسكي Alexander de Servsky** أحد أهم الآراء في مجال الجيوبوليتيكا في بحثه بعنوان القوة الجوية: مفتاح البقاء حيث ألقى نظرة جديدة على الوضع الجيوبوليتيكي للعالم من منظور القوة الجوية. في هذا البحث رسم سفرسكي خريطة بمسقط قطبي يركز على القطب الشمالي، حيث وضع الأمريكتين جنوب القطب، بينما تموضع أوراسيا وإفريقيا شماله. وبهذا التقسيم قسم العالم بشكل متعارف عليه بين العالم القديم (أوراسيا وإفريقيا) والعالم الجديد (الأمريكتين). حيث أظهرت الخريطة أن السيادة الجوية الأمريكية تغطي كلا الأمريكتين، بينما تمتد السيادة الجوية السوفيتية لتشمل جنوب وجنوب شرق آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لكن في المقابل تتلاقى وتتداخل مناطق النفوذ الجوي للقوتين في بعض المناطق الحساسة، مثل أوروبا الغربية وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، مما يجعل هذه المناطق مسرحًا محتملًا للتصادم الاستراتيجي. كما أوضح سفرسكي أن القوة الجوية السوفيتية يمكنها التأثير على أمريكا الشمالية، في حين أن القوة الجوية الأمريكية قادرة على الوصول إلى

الهارتلاند الأوراسي، مما يعكس أبعادًا جيوبوليتيكية واستراتيجية جديدة تتجاوز الحدود التقليدية للسيادة الأرضية[82].

وقد ظهرت الملامح الأولى لما يُعرف بـ"الجيوبوليتيكا الدوغينية" في عام 1991 عندما نشر **ألكسندر دوغين** مقالاً بعنوان حرب القارات، الذي قدّم فيه تصوراته الجيوبوليتيكية الكبرى للعالم. وصف دوغين الصراع الجيوبوليتيكي الدائر بين نمطين متعارضين من القوى العالمية. النمط الأول هو القوى البرية، التي يشير إليها بـ"روما الخالدة"، والتي تقوم على مبادئ الدولة المستقلة، والجماعة المحلية، والمثالية، وتقدير الخير المشترك. أما النمط الثاني فهو حضارات البحر، أو "قرطاجة الخالدة"، التي تقوم على النزعة الفردية والمادية وتميّزها روح التجارة. ووفقًا لدوغين فإن "قرطاجة الخالدة" تجسدت تاريخيًا في أثينا الديمقراطية، والإمبراطوريات الألمانية والبريطانية، بينما تمثلها الولايات المتحدة اليوم، في حين تتجسد "روما الخالدة" في روسيا. ويرى دوغين أن الصراع بين هذين النمطين من القوى سيظل قائمًا حتى يتمكن أحدهما من القضاء على الآخر تمامًا، وأنه لا يمكن لأي نظام سياسي أو مستوى من التجارة المتبادلة بين الطرفين أن يوقف هذا الصراع. لذلك يعتقد دوغين أن على روسيا "الخيرة" كما يصفها الإسراع في هزيمة أمريكا "الشريرة" لتأخذ ما أسماه الثورة المحافظة مكانتها في التاريخ[83].

الجيبوبولتيك المعاصرة:

بعد عام 1945 أُقصيت الجغرافيا السياسية التي كانت ملوثة بسوء السمعة، بل حتى أن استعمال المصطلح نفسه قد حُظر في الاتحاد السوفييتي حيث منع ستالين استخدامه. في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، تطورت الجغرافيا في اتجاه معاكس يسعى لتأكيد طبيعتها العلمية وثباتها. استلهمت الجغرافيا من المدرسة البنيوية للبحث عن قوانين في المجال الجغرافي يمكن من خلالها تعميم مجالات القوة والتفاعلات المكانية كالجاذبية، والاستقطاب، والانتشار. خلال الحرب الباردة حلت الجيوستراتيجية محل الجغرافيا السياسية، وسمحت انتقادات الجغرافيا السياسية الألمانية وتدخل الولايات المتحدة في الحروب بظهور أبحاث الجيوستراتيجية. وركزت هذه الأبحاث بشكل رئيسي على الوسائل العسكرية لتلبية احتياجات الدول وضمان أمنها.

حيث أدت سيادة الردع النووي في الخطابات إلى تراجع الاعتبارات التقليدية للجيوستراتيجية (مثل المساحة والمسافة)، وقد أعاد العامل النووي الذي وصفه الجنرال الفرنسي بوارير بـ"القوة المساوية" النظر في العوامل التقليدية للقوة. ومع عصر الصواريخ والأسلحة النووية، تضاءلت أهمية العوامل الجغرافية في صياغة العقائد العسكرية، وأصبح للخواص الباليستية تأثير أكبر من الحتمية الجغرافية. لم تعد قوة الدول وعلاقاتها تعتمد على الوسط الطبيعي فحسب، وبذلك حلّت رؤية واقعية براغماتية مستوحاة من الواقعية محل الجغرافيا السياسية الكلاسيكية المادية في حقبة الحرب الباردة.

ومع ذلك ورغم التجديد الكامل للعلاقات الدولية بعد عام 1945، إلا أن التهديد الشامل الذي تمثله القوة القارية الروسية قد أدى إلى تكرار مفاهيم ماكيندر في الولايات المتحدة، حيث لا يزال يُعتبر شخصية محورية في الجغرافيا السياسية. مع نيكولاس سبايكمان المتخصص الأمريكي ذو الأصل الهولندي، أُعيد النظر في إشكالية ماكيندر. قام سبايكمان بتطوير مخاوف جديدة تتعلق بتوحيد الأراضي المحيطة بـ"الهارتلاند" (الـ Rimland)، وخاصة مع احتمال سيطرة أوروبا المتحالفة مع القوى البحرية في أوراسيا. حتى عام 1997، قام الأستاذ في العلاقات الدولية زبغنيو بريجينسكي (1928-2017)، بتحديث مفاهيم ماكيندر وسبايكمان ودعا إلى تعزيز الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان وأوروبا الشرقية.

في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين ظهرت رغبة متزايدة لدى الساسة والمواطنين لفهم الصراعات المعاصرة وأبعادها. وقد برزت "الجغرافيا السياسية الجديدة" كإحياء لهذا المجال، وفي عام 1976 أطلق إيف لاكوست مجلة هيرودوت بهدف إعادة تأهيل الجغرافيا السياسية. ومن خلال استخدام الخرائط، طرح مفاهيم جديدة مثل "التصورات" المكانية. في كتابه الجغرافيا دورها الأساسي هو خوض الحرب (1976)، أوضح لاكوست الروابط التي تجمع بين الجغرافيا السياسية وممارسة السلطة. وقد أعادت النزاعات المعقدة مثل حرب فيتنام والحرب الأهلية بين الخمير الحمر والفيتناميين الشماليين شرعية الجغرافيا السياسية كأداة تحليلية. أما في عام 1979 عاد

مصطلح الجغرافيا السياسية للظهور في وسائل الإعلام الفرنسية، في سياق النزاع الإقليمي بين دولتين شيوعيتين هما فيتنام وكمبوديا، حيث بات من الصعب فهم الصراع بين الشيوعيين دون الرجوع إلى الجغرافيا السياسية والتحليل طويل الأمد.

في تسعينيات القرن العشرين لم تؤدِّ نهاية الاتحاد السوفييتي إلى تلاشي الاهتمامات الجيوسياسية الأمريكية، بل فتحت الباب أمام النظريات المحافظة والثقافوية الجديدة بشأن النظام العالمي الجديد، التي تراوحت بين توحيد النزاعات بفضل الهيمنة الأمريكية المطلقة والخوف من الفوضى المحتملة و"صدام الحضارات." تهدف الجيوستراتيجية الأمريكية في بداية القرن الحادي والعشرين إلى تحقيق هدفين رئيسيين: إطالة لحظة الأحادية القطبية من خلال الحفاظ على التوازن في أوراسيا واحتواء أي منافس محتمل، ومنع واستئصال التهديدات الإرهابية الجديدة. وهكذا تواكب الفكر الجيوسياسي مع تطورات القوة العالمية، بدءاً من استحواذ القوى الأوروبية على العالم وصولاً إلى بناء دول إمبراطورية مثل الولايات المتحدة. خلال القرن العشرين لبّت الجغرافيا السياسية الحاجة لفهم تطورات العلاقات الدولية.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي كخصم أيديولوجي للولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير الأساس الذي بُنيت عليه الجيوبوليتيك الأيديولوجية في حقبة الحرب الباردة، وقد أثار هذا التساؤل حول الأساس الذي ستقوم عليه الجيوبوليتيك الجديدة. وكان من أشهر الإجابات التي قُدمت على هذا السؤال ما طرحه صامويل هنتنغتون. حيث قدم هنتنغتون رؤية "جديدة" للنقاشات التي بدأت مع نهاية الحرب الباردة، معلنًا أن سياسات الحقبة الجديدة ستتشكل على طول خطوط الصدع الحضاري. وأن الجانب الحاسم والمركزي في السياسة العالمية هو أن المصادر الأساسية للصراع ستكون ثقافية وليست أيديولوجية أو اقتصادية. بعبارة أخرى سيحدد صدام الحضارات ملامح السياسة العالمية، وستكون خطوط الصدع بين الحضارات هي ساحات المعارك في الحقبة المقبلة.

ويجادل هنتنغتون بأن الاختلافات بين الحضارات ليست فقط حقيقية بل هي أيضًا أساسية، فالحضارات وبالتالي الشعوب تتمايز فيما بينها من خلال التاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والدين. ويرى هنتنغتون أن الدين هو العامل الأهم فهو اختلاف يولد الصراع وسيستمر في ذلك. ومن جهة اخرى مع تقلص حجم العالم سينمو الوعي الحضاري لدى الناس ويزداد قوة. وهذا الأمر يجعل خطوط الصدع أكثر وضوحًا ومحورية. و نتيجة لأزمة الهوية التي تسببت بها العولمة يظهر فراغ تملأه الهوية الدينية غالبًا بشكل أصولي، وهذا الإحياء يوفر أساسًا قويًا للهوية والالتزام يتجاوز الدول القومية ويوحد الحضارات. ومن جهة أخرى بلغت الحضارة الغربية ذروتها من حيث القوة في نهاية الحرب الباردة، إلا أن الحضارات غير الغربية ستزداد رغبتها في مواجهة الحضارة الغربية بطرق غير غربية. حيث يرى أن الهويات والثقافات باعتبارها كيانات ثابتة، تشكل سببًا آخر للصراع الحضاري ويقول إن "الخصائص الثقافية والاختلافات أقل قابلية للتغير، وبالتالي يصعب التوصل إلى تسوية بشأنها، مقارنةً بالخصائص السياسية والاقتصادية (...) ففي

الصراعات بين الحضارات، السؤال المطروح هو: من أنت؟ وهذه حقيقة ثابتة لا يمكن تغييرها"[84].

برز أيضا **فرانسيس فوكوياما** والذي أصبح من بين أشهر المفكرين في حقبة ما بعد الحرب الباردة، بفضل مقاله الشهير وكتابه الذي أعلن فيهما "نهاية التاريخ. كتب فوكوياما في عام 1989 مؤكدًا أن ما كنا نشهده لم يكن مجرد نهاية للحرب الباردة بل نهاية للتاريخ، وبالنسبة لفوكوياما فإن القرن العشرين عاد في نهايته إلى نقطة البداية، ليس إلى نهاية الأيديولوجيا أو التلاقي بين الرأسمالية والاشتراكية، بل إلى انتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية. ويعني فوكوياما بنهاية التاريخ نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للإنسانية، وعولمة الديمقراطية الليبرالية الغربية كصيغة نهائية للحكم البشري. ويرى أن عدم تطبيق الليبرالية أو مثل الثورة الفرنسية في كل بقعة من العالم لا يشكل عائقًا أمام إعلان نهاية التاريخ.

ويجادل فوكوياما أيضًا بأن الجزء الليبرالي من العالم الذي وصل إلى "نهاية التاريخ" بات مشغولًا بالاقتصاد أكثر من السياسة. فمع زوال الأيديولوجية الشيوعية يتزايد ما يسميه بـ "التسويق المشترك" للعلاقات الدولية، مما يقلل من احتمالية نشوب صراعات واسعة النطاق[85].

وبالإضافة إلى كتابات فوكوياما وهنتنغتون، برز أيضًا اثنان من المفكرين اللذين حظيا بالاهتمام في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهما **زبغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski** و**توماس بارنيت Thomas Barnett.**

في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى تناول بريجنسكي رجل الدولة الأمريكي من أصل بولندي ومستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، المسرح العالمي كرقعة شطرنج محللًا السياسات التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى الأولى والحقيقية في التاريخ. سعى بريجنسكي لوضع استراتيجية كبرى تحافظ على المكانة الاستثنائية للولايات المتحدة في العالم، مع تركيز خاص على أوراسيا مستعرضًا "الحقائق" على الرقعة التي ستُدار عليها اللعبة[86].

ويرى بريجنسكي أن أمريكا الآن هي الحكم في أوراسيا ولا يمكن حل أي قضية رئيسية في أوراسيا دون مشاركة أمريكا أو بما يتعارض مع مصالحها. واعتبر أنه قد حان الوقت لأمريكا لصياغة استراتيجية جيوسياسية متكاملة وشاملة وطويلة المدى تشمل كامل أوراسيا، التي اعتبرها "قلب" العالم.

وفي كتابه خريطة البنتاغون الجديدة: الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-First Century، سعى توماس بارنيت لوضع استراتيجية "جديدة" للولايات المتحدة تشرح

كيفية عمل العالم الجديد بعد انهيار إحدى القوى العظمى. وقد تناول بارنيت العالم كأنه ساحة معركة واحدة كبرى وهدف إلى رسم خريطة جديدة لرجال الدولة في بلاده[87].

المحور الرابع: الجغرافيا السياسية النقدية (Critical Geopolitics):

تعدّ الجغرافيا السياسية النقدية واحدة من المجالات الحديثة التي أسهمت في إحداث تحول جذري في فهمنا للعلاقات الدولية والتحولات الجيوسياسية، وقد بدأت الجغرافيا السياسية النقدية كرد فعل على الأطر التقليدية التي تناولت الجغرافيا السياسية بطرق نمطية أو محدودة، وركّزت على توظيف التصورات المكانية وتوظيف الحدود الجغرافية كعناصر ثابتة لتفسير التحولات السياسية على الساحة الدولية. برز هذا المجال الجديد ليعيد النظر في الافتراضات القائمة، ويكشف عن الأيديولوجيات التي تقف وراء سرديات القوى العالمية وتشكيل تصوراتنا عن "الآخر" في المشهد الجيوسياسي.

تركّز الجغرافيا السياسية النقدية على تحليل وتفكيك الخطابات الجيوسياسية السائدة التي لطالما كانت تُعزز من قبل الحكومات ووسائل الإعلام والسياسات الرسمية. ينظر روّاد هذا المجال إلى الجغرافيا السياسية على أنها ليست محض تصورات ثابتة، بل هي خطابات تتشكل وتتفاعل في ضوء المصالح السياسية والأيديولوجية، حيث تقوم القوى المهيمنة بتحديد الأعداء والحلفاء، وتبني سرديات تُرسي تفوقها وتأثيرها على المستوى العالمي. ومن خلال النقد والتحليل المتعمّق، تسعى الجغرافيا السياسية النقدية إلى الكشف

عن كيفية توظيف الصور الذهنية والمفاهيم مثل "الشرق" و"الغرب" و"العالم الثالث" و"العالم الحر" في خدمة أهداف جيوسياسية محددة.

يستخدم هذا المجال النقدي مناهج وأدوات تحليلية متنوعة تشمل تحليل الخطاب، والأطر البنيوية، والنقد ما بعد الاستعماري، بغية تفكيك الأطر الفكرية التقليدية التي لطالما تعاملت مع الجغرافيا السياسية باعتبارها مساحة للمنافسة بين القوى العالمية الكبرى فقط. ويُعدّ نقد مفهوم "الجغرافيا السياسية الشعبية (Popular Geopolitics) " جانبًا مهمًا من جوانب الجغرافيا السياسية النقدية، حيث يدرس هذا الجانب كيف يُستدعى الجغرافيا السياسية في الثقافة الشعبية، كالسينما ووسائل الإعلام والأدب، لتشكيل تصورات الرأي العام وتعزيز السرديات السياسية المقبولة لدى الجماهير.

كما تتيح الجغرافيا السياسية النقدية تحليل العلاقات غير المتكافئة التي ما زالت قائمة بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، عبر فهم الأبعاد الثقافية والتاريخية لهذه العلاقات، وتحديد كيفية استمرار بعض أنماط الهيمنة الإمبريالية السابقة بأشكال جديدة في عصر ما بعد الاستعمار. وتتجلى أهمية هذا التحليل في الكشف عن العوامل غير المعلنة وراء النزاعات والأزمات، ودور القوى العظمى في توجيه مسارات الأحداث الدولية تحت ذرائع مثل "نشر الديمقراطية" أو "محاربة الإرهاب."

وعلى الرغم من الانتقادات التي وُجهت للجغرافيا السياسية النقدية، خاصة فيما يتعلق بتركيزها على التحليل النظري وتراجعها عن تقديم حلول عملية، فإن هذا المجال يقدم إسهامات جليلة في إعادة تشكيل وعينا بالجغرافيا السياسية، ويتيح رؤى مغايرة تمكّن من تطوير فهم أعمق وأشمل للعلاقات الدولية. وبذلك، تمثل الجغرافيا السياسية النقدية مجالًا حيويًا يستحق الدراسة، لأنها تفتح آفاقًا لفهم وتفسير التحولات السياسية بعيدًا عن القيود التقليدية، مما يمهد الطريق أمام دراسات تسهم في تعزيز العدالة والتوازن في العلاقات الدولية.

وسيتم تناول هذا المحور بتقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية وهي:

1. **مفهوم الجغرافيا السياسية النقدية وأصولها**
2. **المنهجية النقدية في الجغرافيا السياسية**
3. **التحليل النقدي للخطاب الجيوسياسي**

1. مفهوم الجغرافيا السياسية النقدية وأصولها

الجغرافيا السياسية النقدية هي فرع من فروع الجغرافيا السياسية التي تسعى إلى تحليل العلاقات بين الجغرافيا والسياسة من منظور نقدي يعيد النظر في المفاهيم التقليدية، ويركز على تفكيك الأنماط السائدة في الخطاب الجيوسياسي، وهي تهتم بإظهار كيفية تشكل العلاقات الدولية والهويات السياسية من خلال القوى الاجتماعية والثقافية التي غالبًا ما تكون مخفية أو مغفلة في الدراسات الجغرافية السياسية التقليدية، على عكس الجغرافيا السياسية التقليدية التي تركز على القوة العسكرية والجغرافية كعوامل حتمية تؤثر في السياسة الدولية، تقدم الجغرافيا السياسية النقدية فهمًا أكثر تعقيدًا يقوم على التفاعل بين الجغرافيا والسياسة، مشيرة إلى أن هذه العلاقة ليست ثابتة أو طبيعية بل هي نتاج لعلاقات قوة ومصالح.

وتعد الجغرافيا السياسية النقدية المدرسة المهيمنة في أقسام الجغرافيا بالجامعات الأمريكية، والجغرافيا السياسية النقدية هي "منظور داخل الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية تطور منذ أوائل الثمانينيات في الأوساط الأكاديمية الدولية" ويهدف إلى تجاوز الجغرافيا السياسية الكلاسيكية من خلال ثلاثة نقاط: ما وراء الواقعية السياسية، ما وراء المفكرين التقليديين، وما وراء غياب القوة. وقد أصبحت إعادة تفسير الجغرافيا السياسية ضرورة لأن هذا المجال في الفترة من تسعينيات القرن التاسع عشر حتى أربعينيات القرن العشرين، كان إمبرياليًا وعنصريًا ومؤمنًا بالحتمية البيئية، وعمل بشكل وثيق مع حكومات الدول الإمبريالية لتحقيق أهداف جيوسياسية. بعد الحرب العالمية الثانية نُبذت الجغرافيا السياسية من قبل الأكاديميين المتخصصين في الجغرافيا. ولإحياء هذا المجال كان على الجغرافيين الأكاديميين تجاوز أخطاء الجغرافيا السياسية الكلاسيكية من خلال إعادة تقديم الجغرافيا السياسية كطروحات "نقدية" [88].

فظهور الجغرافيا السياسية النقدية كان مرتبطا بتطورات السياسة العالمية وبصعود اليسار في الأوساط الأكاديمية الأنجلوساكسونية في السبعينيات والثمانينيات. وقد مهّدت الانفتاحات البنيوية في الجغرافيا السياسية خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ولا سيما منهج النظام العالمي الذي تطور في الجغرافيا السياسية على يد **بيتر تايلور Peter Taylor** الطريق أمام ظهور الجغرافيا السياسية النقدية[89].

وينطلق مفهوم الجغرافيا السياسية النقدية من مبدأ أساسي مفاده أن الجغرافيا ليست مجرد خلفية أو إطار ثابت يؤثر على السياسة الدولية، بل هي عملية اجتماعية وثقافية يتم إنتاجها وإعادة تشكيلها بشكل مستمر. تعتمد هذه المقاربة على تحليل الخطابات

الجيوسياسية، التي تشمل كيف يتم استخدام الأدوات الجغرافية مثل الخرائط والمفاهيم المكانية لخلق وتمثيل الهويات السياسية والقوة. حيث تسعى الجغرافيا السياسية النقدية إلى الكشف عن كيفية تأثير هذه الخطابات على صنع القرار السياسي، وكيف أن القوى السياسية والعسكرية تستخدم الجغرافيا لتبرير أو تعزيز الهيمنة والسيطرة.

وتسعى الجغرافيا السياسية النقدية إلى إعادة النظر في الخطابات السائدة التي تروج لها الدول الكبرى أو المؤسسات الدولية حول الأمن والحدود والتهديدات العالمية، وكيفية تأثيرها على التصورات العامة للمناطق والجغرافيا. كيف يتم تمثيل بعض المناطق على أنها "مناطق صراع" أو "مناطق ذات تهديدات أمنية" بناءً على رؤى ثقافية أو سياسية معينة، مما يعزز سياسات الهيمنة أو التدخل العسكري.

وعند سعيها لتجاوز الجغرافيا السياسية الكلاسيكية، وصفت الجغرافيا السياسية النقدية نفسها بأنها "الجغرافيا السياسية المضادة anti-geopolitics" ففي حين كانت الجغرافيا السياسية الكلاسيكية خادمة للدولة الإمبريالية، تسعى الجغرافيا السياسية المضادة إلى تغيير هياكل السلطة على المستويين الدولي والمحلي عبر "خطابات مناهضة للهيمنة"، فالجغرافيا السياسية النقدية يمكن وصفها بشكل أفضل بأنها "جغرافيا سياسية راديكالية" فهي تهدف إلى تغيير الأنماط والعلاقات التي أرستها الجغرافيا السياسية الكلاسيكية[90].

فقد كان ظهور الجغرافيا السياسية النقدية في الثمانينيات وأوائل التسعينيات كجزء من التحول الثقافي واللغوي والبنائي في العلوم الاجتماعية والجغرافيا البشرية، حيث تركز الجغرافيا السياسية النقدية على الفاعلية (أي القدرة على الفعل السياسي) والدور التكويني للغة في الممارسة الجيوسياسية، كما تصوّر الجغرافيا السياسية كممارسات مكانية مدمجة ثقافيًا، سواء كانت تمثيلية أو مادية في إدارة الدولة. وهكذا يُنظر إلى الجغرافيا السياسية على أنها "مجموعة من الممارسات والأفكار المُنشأة اجتماعيًا وليست معطيات طبيعية والتي من خلالها تتجسد الجغرافيا السياسية للاقتصاد السياسي الدولي"[91].

2. المنهجية النقدية في الجغرافيا السياسية

تعود أصول الجغرافيا السياسية النقدية إلى أعمال **جون أغنو John Agnew** و**سيمون دالبي Simon Dalby** و**جيرود أوتواثيل Gearóid Ó Tuathail** بشكل خاص. فهناك إرتباط وإختلاف كذلك بين مناهج هؤلاء الباحثين، وخصوصًا فيما يتعلق بالقضية المركزية المتمثلة في مادية/نصية الخطاب الجيوبوليتيكي ودور الفاعلية. وقد أشار واغنو إلى مبررات هذا الإختلاف إلى أنه "يعود إلى مسألة تفضيل التمثيل مقابل التركيز على الموارد الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت بعض التمثيلات أكثر قوة من غيرها" وبذلك فإن التوترات المبكرة في الجغرافيا السياسية النقدية نابعة من الفرق بين طرح أسئلة "كيف" و"لماذا" في البحث العلمي الاجتماعي[92].

وتعتبر المنهجية النقدية في الجغرافيا السياسية إحدى الأساليب الحديثة التي تهدف إلى فحص وتحليل البُنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في العلاقات الدولية، عبر التركيز على التفكيك النقدي للأيديولوجيات والخطابات الجيوسياسية السائدة. تختلف المنهجية النقدية في الجغرافيا السياسية عن المناهج التقليدية التي كانت تركز على تحليل القوة والمصالح من خلال إطار جغرافي ثابت، إذ تسعى إلى إبراز التفاعل المعقد بين الفضاء السياسي والقوى الاجتماعية والثقافية، وكيفية تشكيل هذه القوى للمفاهيم المكانية في السياسة العالمية.

في جوهرها تعتمد المنهجية النقدية على فك الارتباط بين الجغرافيا والسياسة بوصفهما مجالين منفصلين. بدلاً من دراسة الجغرافيا السياسية كظاهرة مستقلة يتم تحديدها بواسطة العوامل الجغرافية الثابتة مثل الحدود أو الموارد الطبيعية، ترى المنهجية النقدية أن هذه العوامل تشكل جزءًا من منظومة أوسع تُبنى من خلال الخطاب الاجتماعي، الثقافي والسياسي. فالخطابات الجيوسياسية، مثل تلك التي تصف مناطق معينة بأنها تهديدات للأمن الدولي أو مناطق ناضجة للاستثمار الأجنبي، هي نتاج علاقات السلطة والمعرفة التي تحتاج إلى تحليل نقدي للكشف عن أهدافها الإيديولوجية.

لكن عموما تستند الجغرافيا السياسية النقدية المبكرة إلى الكتابات ما بعد الوضعية وما بعد الحداثة، التي تركز أساسًا على النقد المعرفي فهي تعيد تصور الجغرافيا السياسية

من خلال الاستفادة من النقاشات حول الهوية والاختلاف والنسوية وطروحات ما بعد الاستعمار. وبهذا المنظور توضح الجغرافيا السياسية النقدية أن الجغرافيا لها أهمية في السياسة العالمية، ولكن ليس بمعناها الجيوبوليتيكي الكلاسيكي. فهي لا تتعلق بالقوى الطبيعية المفترضة أو بالعوامل الجغرافية المقيدة أو الممكّنة في السياسة، بل تفهم الجغرافيا في السياسة الدولية باعتبارها بنية اجتماعية ترتبط بأسئلة أوسع حول الهوية[93].

ولتوضيح هذا الشكل من الجغرافيا تعتمد الجغرافيا السياسية النقدية التنظير الاجتماعي-المكاني وتمتد إلى دراسة الشؤون الدولية مستفسرة عن النظريات والمفاهيم المكانية التي توجه العمل في العلاقات الدولية، ومن الأفكار التأسيسية للجغرافيا السياسية النقدية هي مساءلة النظرة العلمية "المحايدة" أو "الموضوعية" التي تُطرح في الجغرافيا السياسية الكلاسيكية أو "التقليدية" عبر التفكيك، فهي تعارض ما يُسمى بالنظرة العلمية "من العدم" مشيرة إلى أن الجغرافيا السياسية الكلاسيكية، التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، تشكل جزءًا رئيسيًا من التصور الحداثي للفضاء الدولي الذي يجعله الخبراء الجيوبوليتيكيون مرئيًا من خلال منظور "مراقب متجرد" يتأمل المسرح العالمي من الأعلى، وبهذه الطريقة تجادل الجغرافيا السياسية النقدية بأن فضاءات السياسة العالمية "تُنتج" من خلال التمثيلات والممارسات، وأن هذا البعد المكاني الاجتماعي البُنيوي للشؤون الدولية يظهر جليًا في مختلف أشكال الخرائط الاستراتيجية والتصورات المرتبطة بها، وتؤكد الجغرافيا السياسية النقدية أن البحث في البعد المكاني للشؤون الدولية يجب أن يكون محوريًا في دراسة السياسة[94].

تعتمد المنهجية النقدية في الجغرافيا السياسية على عدة أطر نظرية وأساليب تحليلية، أبرزها التحليل التفكيكي والمنهج الاجتماعي الثقافي. يتجلى التحليل التفكيكي في استجواب الأسس التي تقوم عليها المفاهيم الجغرافية التقليدية، مثل الدولة، السيادة، الحدود، والمصالح الوطنية. في هذا الإطار، يعمد الباحثون إلى فحص كيف تُستخدم هذه المفاهيم لتوجيه السياسات الدولية وتعزيز مصالح القوى الكبرى على حساب الدول الأضعف أو المجتمعات المستضعفة. فالتحليل التفكيكي يهدف إلى الكشف عن الأيديولوجيات الخفية التي تضمن بقاء النظام الدولي الراهن، ويعيد التفكير في مفاهيم مثل الهوية والسلطة والتهديد.

نظرية المعرفة هي عنصر أساسي آخر في المنهجية النقدية، حيث تهتم بتفسير كيفية تشكيل المعرفة الجغرافية والسياسية في مجتمعات معينة. بناءً على أعمال ميشيل فوكو تُعتبر المعرفة الجغرافية جزءًا من النظام الأكبر للسلطة، إذ تحدد الدولة أو القوى العظمى بشكل أساسي ما يعتبر "صحيحًا" أو "مقبولًا" في تصوراتنا الجغرافية. فمثلا تؤثر النماذج الجيوسياسية الغربية في كيفية تعريف الأمن والتهديد، مما يعزز فكرة الهيمنة الثقافية والسياسية للغرب وتتحدى المنهجية النقدية هذا النظام من خلال إظهار كيف أن هذه المعرفة ليست عالمية أو طبيعية بل هي نتاج علاقات القوة والمصالح.

أيضا تسلط المنهجية النقدية الضوء على العلاقة بين الجغرافيا السياسية والهوية. فالمفاهيم الجغرافية في الخطابات الدولية مرتبطة بشكل وثيق بالهوية الوطنية والإثنية، حيث تُستخدم الجغرافيا لتشكيل الهويات الجماعية وتبرير السياسات الداخلية والخارجية. هذه الجغرافيا المتمركزة حول الدولة تساهم في تشكيل الانقسامات بين "نحن" و"هم"، حيث تُعتبر بعض المناطق أو الشعوب بأنها أقل قيمة أو أكثر تهديدًا من غيرها. من خلال تحليل هذه الهوية الجغرافية، يمكن للباحثين الكشف عن كيفية استغلال هذه الخطابات لتأجيج النزاعات أو تبرير السياسات الاستعمارية.

نقطة أخرى هي التعددية الجغرافية والتي تعتبر أحد المبادئ الأساسية للمنهجية النقدية، حيث يتم التشديد على أن الجغرافيا السياسية ليست ثابتة أو واحدة بل هي متعددة تتغير حسب السياقات المختلفة، سواء كانت جغرافية أو ثقافية أو اقتصادية أو تاريخية. ومنه فإن الفضاء الجيوسياسي ليس كيانًا ثابتًا بل هو مجال متنوع يتم تشكيله باستمرار من خلال العمليات السياسية والاجتماعية. يدعو المنهج النقدي إلى تحليل هذه التعددية واكتشاف كيف يمكن للفضاءات السياسية أن تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض على المستوى المحلي والعالمي.

التحليل النقدي للخطابات الجيوسياسية يشكل المكون الأهم في المنهجية النقدية، حيث يدرس كيف يتم إنتاج الأفكار والمفاهيم الجيوسياسية من خلال الخطابات الرسمية وغير الرسمية. وعليه يعمد الباحثون إلى دراسة الطريقة التي تُستخدم بها اللغة والصور والخرائط والمخططات الاستراتيجية لتشكيل فكر الجمهور وصانعي القرار، ومدى تأثير هذه الخطابات على السياسة الخارجية والداخلية.

وتهدف المقاربات الجغرافية السياسية النقدية إلى فحص كيفية تصور السياسة الدولية من حيث الفضاء أو الجغرافيا، ومن خلال ذلك كشف السياسة الكامنة وراء الكتابة في موضوع جغرافيا الفضاء العالمي. بدلاً من الجدل حول الآثار الحقيقية للجغرافيا على العلاقات الدولية، تطرح الجغرافيا السياسية النقدية سؤالًا حول من يستخدم نماذج الجغرافيا الدولية، ولمصلحة من تخدم هذه النماذج. وتعتمد هذه المقاربة بشكل كبير على إصرار ميشيل فوكو على أن السلطة والمعرفة لا يمكن فصلهما. بالنسبة للجيوبوليتيكيين هناك قوة كبيرة لأولئك الذين يتم قبول خرائطهم وشرحهم للسياسة العالمية على أنها دقيقة، بسبب التأثير الذي تمتلكه هذه النماذج في كيفية فهم العالم وأسلوب عمله، وبالتالي التأثيرات التي تترتب على ذلك في الممارسات السياسية المستقبلية[95].

3. التحليل النقدي للخطاب الجيوسياسي

الجغرافيا السياسية النقدية هي تجمع لمختلف الانتقادات الموجهة إلى الخطابات والممارسات الجيوبوليتيكية المتعددة التي تميز الحداثة. كان أحد المحاور الأساسية للنقد في البداية هو استعادة البُعد النصي داخل الممارسات التي تُعرض على أنها موضوعية أو علمية، وتعتبر بأنها "تتجاوز النص" فالجغرافيا السياسية هي ثقافية في طبيعتها، أما المحور الثاني للنقد فكان استبدال القراءات المعتمدة على الدولة في فهم السياسة العالمية بالكشف عن العديد من الممارسات المعقدة التي تشكل النظام الدولي الحديث، وبالتالي فإن الجغرافيا السياسية متعددة بطبيعتها، وكان المحور الثالث هو تطوير تواريخ نقدية للمفكرين والخطابات الجيوبوليتيكي، حيث تُظهر هذه المقاربات أن الجغرافيا السياسية محكومة بعلاقات السلطة والجندر[96].

وكما هو الحال في نقد إدوارد سعيد للاستشراق تعد الجغرافيا السياسية النقدية تجاوزا لطرح الجيوبوليتيكا السلبية لاستعادة الحقيقة بعيدًا عن القوالب الأيديولوجية والدوغمائية والإمبريالية والمبالغات. ولكن في سعيها لكشف الجيوبوليتيكا تعتبر الجغرافيا السياسية النقدية نقطة انطلاق لشكل مختلف من الجغرافيا السياسية، حيث تكون معتمدة على الالتزام بالعدالة الكوزموبوليتانية والتحليل الذاتي النقدي بدلًا من التعلق بالوطنية والشوفينية[97].

يشمل التحليل النقدي للخطاب الجيوسياسي عدة مكونات رئيسية، من أبرزها التركيز على التنميط والتمثيل، إذ يدرس كيف يتم تمثيل مناطق معينة من العالم - مثل الشرق الأوسط، أو إفريقيا، أو دول العالم الثالث - على أنها مناطق غير مستقرة، وتحتاج إلى تدخلات خارجية يتم استخدام هذه التصورات لتبرير الهيمنة السياسية أو العسكرية من القوى الكبرى، مثلما حدث في التدخلات العسكرية في العراق وأفغانستان. من خلال تحليل هذه الخطابات يكشف الباحثون عن الآليات التي يتم من خلالها تأطير هذه الأماكن على أنها تهديدات للأمن الدولي، وبالتالي تبرير السياسات الاستعمارية الجديدة أو الحروب.

وإحدى السمات المميزة لهذا التحليل هي التفكيك، حيث يتم تحليل اللغة المستخدمة في الخطابات الجيوسياسية للكشف عن الأيديولوجيات الخفية التي تحملها. على سبيل المثال، عند الحديث عن "حروب مكافحة الإرهاب" يتساءل الباحث النقدي عن كيف أن هذه المصطلحات تحمل في طياتها افتراضات حول العدو الذي يجب القضاء عليه، وبالتالي تحدد الخطوات السياسية والعسكرية التي يتعين اتخاذها كما يركز على كيفية تشكيل الهوية الوطنية أو العرقية من خلال هذه الخطابات والتي تحدد "من هو العدو" ومن هو "الصديق" في النظام الدولي.

يعتبر التحليل النقدي للخطاب الجيوسياسي على أنه لا يقتصر فقط على دراسة الخطابات التي تصدر عن الحكومات أو المؤسسات الدولية، بل يشمل أيضًا وسائل الإعلام والشركات الكبرى التي تساهم في تشكيل الرؤى الجيوسياسية العالمية. يساهم الإعلام في تأطير الأحداث السياسية والدولية بطريقة معينة، من خلال اختيار الكلمات والصور التي تعزز سردًا معينًا حول الحرب أو الصراع أو التعاون الدولي، مثلا يتم تصوير بعض الحروب أو النزاعات على أنها "مهمة إنسانية" أو "حروب من أجل الديمقراطية" بينما تُصور حالات أخرى على أنها "هجمات إرهابية" أو "تهديدات للأمن الدولي"

في هذا السياق يشير التحليل النقدي للخطاب الجيوسياسي إلى أهمية الوعي النقدي للطرق التي يتم من خلالها تشكيل التصورات عن الأماكن والأشخاص في العلاقات الدولية. من خلال تفكيك هذه الخطابات يتمكن الباحثون من كشف التحيزات الأيديولوجية والنظريات الجيوسياسية التي تساهم في تشكيل السياسات العالمية. ويساهم التحليل النقدي في تعميق الفهم لكيفية تأثير اللغة والخطاب على تشكيل الواقع الجيوسياسي، ويتيح فحص الأبعاد الخفية للسلطة والنفوذ في السياسة العالمية.

وقد قدمت الجغرافيا السياسية النقدية نقدًا للسرديات الجيوبوليتيكية السائدة مستلهمةً من أعمال **ميشيل فوكو Michel Foucault** و**جاك دريدا Jacques Derrida** تركز الجغرافيا السياسية النقدية على كشف وتحليل أسس إنتاج المعرفة، وبدلًا من كونها مجرد نظرية حول كيفية تفاعل الفضاء والسياسة تعمل هذه المقاربة على إبعاد الدولة القومية عن مركزية الخطاب، ولكن في سعيها لزعزعة المعايير التقليدية، نادرًا ما تتبنى طرقًا مجسدة أو تحويلية في فهم ورؤية الجغرافيا السياسية[98].

الخاتمة:

نجد أن المحاور التي تناولتها هذه المحاضرات قد أرست فهماً عميقاً وشاملاً للجغرافيا السياسية وأهميتها لطلاب العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، إذ غطت الجوانب المفاهيمية والمنهجية والنظرية وحتى النقدية، مما يعزز القدرة على تحليل وفهم الديناميكيات السياسية التي تُشكّل العلاقات الدولية.

في المحور الأول تناولنا الإطار المفاهيمي للجغرافيا السياسية، حيث تعرّفنا على المفاهيم الأساسية التي تندرج ضمن هذا المجال، بدءاً من تحديد معنى الجغرافيا السياسية وأهدافها الذي ينطلق منه الطالب لفهم عناصر الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالتفاعلات العالمية.

أما في المحور الثاني فقد استعرضنا الإطار المنهجي للجغرافيا السياسية، والذي ركّز على مناهج البحث وأدوات التحليل المستخدمة في هذا المجال. فتناولنا المناهج. هذا الإطار يوفر للطالب القدرة على إجراء أبحاث ميدانية وتحليلية دقيقة، تمكنه من استكشاف مختلف القضايا المتعلقة بالعلاقات الدولية من منظور جغرافي.

في المحور الثالث درسنا الإطار النظري للجغرافيا السياسية، حيث تعرفنا على النظريات الكلاسيكية والحديثة التي تفسر كيف تؤثر الجغرافيا في السياسات العالمية، مثل نظرية القوة البرية لماكندر، ونظرية القوة البحرية لماهان، ونظرية القوة الجوية وغيرها من المدارس المختلفة وقد أوضح هذا المحور كيفية استخدام النظريات الجغرافية لتحليل التوازنات الإقليمية وفهم الدوافع الجغرافية للصراعات والنفوذ العالمي، ودور الموقع الجغرافي في القرارات الاستراتيجية للدول.

وأخيراً تناولنا الجغرافيا السياسية النقدية في المحور الرابع، والتي تعد مجالاً حديثاً نسبياً في هذا التخصص، إذ تتناول بالنقد والتحليل البُنى القائمة في العلاقات الدولية وكيفية ارتباطها بالسلطة والنفوذ. في هذا المحور نظرنا إلى الجغرافيا السياسية من منظور نقدي، واستكشاف الرؤى النقدية التي تدعو إلى تفكيك الهيمنة السياسية المرتبطة بالموقع الجغرافي.

إن هذه المحاضرات قدمت إطاراً متكاملاً لفهم الجغرافيا السياسية، من خلال المفاهيم الأساسية والنظريات والمنهجيات الحديثة والنقدية. وكمتخصصين في العلاقات

الدولية تساهم هذه الأدوات المتعددة في تحليل تأثير الجغرافيا على الديناميكيات العالمية وفهم العوامل التي تؤدي إلى التغيير في توازنات القوى.

ان موضوع الجغرافيا السياسية ليس من السهل أخذ كل الجوانب المرتبطة به وفهم كل المتغيرات المنضوية فيه نظرا لديناميكية التي يعرفها هذا العلم في أطره العلمية والنظرية والمنهجية بالإضافة الى المتغيرات المتسارعة في العوالم المعاصرة التي افرزتها نهاية الحرب الباردة حيث أصبح معطى الجغرافيا يتداخل مع كثير من المعطيات المرتبطة بالسيادة ومنطق تجاوزها في اطار ما يسمى بالعولمة التي جعلت من العالم كقرية واحدة بفعل التطور العلمي والتكنولوجي بالإضافة الى تجاوز منطق الحدود كخطوط فاصلة بين الدول.

الهوامش:

[1] عبد السلام، م. (2020). الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، ط1، مكتبة نور. ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

[3] المرجع نفسه، ص 29.

[4] المرجع نفسه، ص 29.

[5] Chitadze, N. (2011). Geopolitics (p. 22). Universal. https://scholar.google.com/scholar?cluster=14079104744892285821&hl=en&oi=scholarr

[6] Heffernan, M. J. (1998). The meaning of Europe: Geography and geopolitics. Arnold.

[7] Chitadze, N. (2011). Geopolitics. Universal.
[8] Goodall, Dictionary of Human Geography, p. 191.
[9] "Geopolitics," Encyclopædia Britannica Online, 28/10L2024, http://www.britannica.com/EBchecked/topic/229932/geopolitics.
[10] Longman Dictionary of Contemporary English, Essex: Longman, p. 433.
[11] Werner J. Cahnman, "Concepts of Geopolitics," American Sociological Review, Vol. 8, No. 1, 1943, p. 57.
[12] Charles B. Hagan, "Geopolitics," The Journal of Politics, Vol. 4, No. 4, 1942, p. 485.
[13] Peter J. Taylor, Political Geography, Longman, Third Edition, 1993, quoted in Leonhardt van Efferink, "Definition of Geopolitics," January 2009, http://www.exploringgeopolitics.org/Publication_Efferink_van_Leonhardt_The_Definition_of_Geopolitics_Classicial_French_Critical.htm.
[14] صبري فارس الهيتي، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكس، ط1، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2013، ص 21.
[15] حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية 2014، ص193.
[16] جاسم سلطان، جيوبوليتيك: عندما تتحدث الجغرافيا، ط1، بيروت : تمكين للابحاث والنشر، 2013، ص 10.
[17] Granieri, R. J. (2015). "What is Geopolitics and Why Does It Matter?", Orbis, 59(4), 491-504, p. 493.
[18] Ibid. p. 494.
[19] Ibid. p. 494.
[20] علي احمد هارون، اسس الجغرافيا السياسية، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998، ص 15.
[21] Flint, C. (2021). *Introduction to geopolitics*. Routledge.P17
[22] علي احمد هارون، مرجع سابق، ص 16/15.
[23] عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، ط1، الأردن: عمان، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، 1999، ص20.
[24] Friedrich Ratzel, *Politische Geographie* (München: Oldenbourg, 1897).
[25] Rudolf Kjellén, *Staten som livsform* (Stockholm: Geber, 1916).
[26] Ellsworth Huntington, *Civilization and Climate* (New Haven: Archon, 1915).
[27] Alfred T. Mahan, *The Influence of Sea Power Upon History, 1660–1783* (London: Low, 1890).
[28] Nicholas J. Spykman, 'Geography and Foreign Policy I', American Political Science Review, vol. 32, no. 1 (1938), pp. 28–50.
[29] Halford J. Mackinder, 'The Geographical Pivot of History', Geographical Journal, vol. 23, no. 4 (1904), p. 422.
[30] Scholvin, S. (2016). An Overview Of Concepts And Empirical Examples From International Relations. Institute of Economic and Cultural Geography, University of Hanover.P14

[31] Ibid. p. 14.
[32] Ibid. p. 23.
[33] Ibid. p. 23.
[34] Geosophy is a term introduced by J. K. Wright for the study of geographical knowledge.
[35] رياض، م. (2014). الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط. مؤسسة هنداوي. ص16/15.
[36] عبد السلام، م. مرجع سابق. ص 95.
[37] المرجع نفسه، ص 103.
[38] رياض، م. مرجع سابق. ص 37.
[39] المرجع نفسه، ص 22.
[40] عبد السلام، م. (2020). مرجع سابق. ص 109.
[41] Richard Hartshorne. (1950). "The Functional Approach in Political Geography," Annals of the Association of American Geographers, 40(2), 95–130. doi:10.2307/256099, p. 97.
[42] رياض، م. مرجع سابق. ص31.
[43] المرجع نفسه. ص31.
[44] عبد السلام، م. (2020). مرجع سابق. ص106.
[45] رياض، م. مرجع سابق .ص40.
[46] عبد السلام، م. (2020). مرجع سابق. ص117.
[47] المرجع نفسه. ص119.
[48] المرجع نفسه. ص119.
[49] المرجع نفسه. ص120.
[50] George friedman ،Allison fedirka ،"water and geopolitical"، mauldin economics 2017.p 01
[51] Afton clark-sather and others ،"the shifting geopolitics of water in the anthropocene". journal geopolitics .2017. p 02
[52] زوبيدة محسن، محمد حمزة مرجع سبق ذكره، ص23.
[53] قصي عبد الكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري انموذجا، ط1، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب 2010، ص 05 / 06.
[54] . حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص 177.
[55] Aymeric chauprade fracois thual, dictionnair de géopolitique:etats concepts auteur, 2eme ed, paris: ellpses, 1999, p 538.
[56] . عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص 69.
[57] . محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 59.
[58] نبيل عبد الفتاح، سياسات الاديان : الصاراعات وضروارت الاصلاح، القاهرة : دار ميريت للنشر والتوزيع، 2003، ص110.
[59] **المجال الحيوي (Lebensraum):** يشير إلى الفضاء الجغرافي الذي يحتاجه شعبٌ أو أمةٌ ما لتحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. استلهم راتزل هذا المفهوم من دراسته للطبيعة

وعلم الأحياء، حيث تأثر بنظرية التطور لداروين واعتبر أن الدول،كالكائنات الحية تحتاج إلى موارد ومساحة جغرافية كافية للنمو والبقاء.

[60] علي احمد هارون، مرجع سابق، ص16.

[61] محمد رزيق، الجيوبولتيكا : المفاهيم والدلالات المدارس والنظريات ، ط 1 ، الجزائر : قرطبة للنشر والتوزيع، 2014 ، ص60.

[62] علي احمد هارون، مرجع سابق، ص20.

[63] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 69.

[64] Monroe Doctrine," Encyclopædia Britannica Online, 23/10/2024, http://www.britannica.com/EB checked/ topic/390243/Monroe-Doctrine

[65] Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard, New York: Basic Books, 1997, p. 3.

[66] "Alfred Thayer Mahan," Encyclopædia Britannica Online, 15 June 2010, http://www.britannica.com/EB checked/ topic/357900/Alfred-Thayer-Mahan

[67] محمد رياض، مرجع سابق،ص77.

[68] عبد الرزاق بوزيدي التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة الازمة السورية 2010_2014 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص 29.

[69] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 72

[70] صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص 215.

[71] Flint, C. (2021). *Introduction to geopolitics*. Routledge. P17

[72] Ibid. p. 18.

[73] Ibid. p. 18.

[74] . حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص 212.

[75] صلاح نيوف، الأفكار والنظريات الجيوسياسية من الفضاء الجغرافي الى القضاء السياسي، الدانمارك : الاكاديمية العربية للنشر والأبحاث، 2018، ص127.

[76] المرجع نفسه ، ص 126/125.

[77] المرجع نفسه، ص 63.

[78]محمد رزيق، مرجع سابق، ص93/94 .

[79] المرجع نفسه، ص96/95.

[80] محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، 2005، القاهرة - مصر، ص 836.

[81] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجيا، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، 2006 عمان - الأردن، ص 98.

[82] عدنان صافي، مرجع سابق، ص 105.

[83] Anton Barbashin and Hannah Thoburn, Putin's Brain, Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion of Crimea, Foreign Affairs, March 31, .2014 p03.

[84] Samuel P. Huntington, —The Clash of Civilizations,|| in Toal; Dalby; Routledge (eds.), The Geopolitics Reader, pp.159-169.

[85] Francis Fukuyama, —Reflections on the End of History: Five Years Later,|| *History and Theory*, Vol. 34, No. 2, 1995, p. 27.
[86] Brzezinski, *The Grand Chessboard*, 1997, p. 3.
[87] Thomas P.M. Barnett, *The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-First Century*, London: Penguin, 2004.
[88] Kobayashi, A. (2019). *International encyclopedia of human geography*. Elsevier. P19
[89] Moisio, Sami. (2015). Geopolitics/Critical Geopolitics. 10.1002/9781118725771.ch17. p223.
[90] Kobayashi, A. (2019). *International encyclopedia of human geography*. Elsevier. P20.
[91] Op. cit., p. 223.
[92] Ibid. p. 223.
[93] Ibid. p. 223.
[94] Ibid. p. 224.
[95] International Encyclopedia of Human Geography 2009, Pages 358-362. pp.358-359.
[96] Tuathail, G. Ó., Hyndman, J., MacDonald, F., Gilbert, E., Mamadouh, V., Jones, L., & Sage, D. (2010). New directions in critical geopolitics: an introduction. GeoJournal, 75(4), 315–325. http://www.jstor.org/stable/41148400 , p. 316.
[97] Ibid. p. 316.
[98] Ibid. p. 317.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. عبد السلام، م. (2020). الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية. ط1، مكتبة نور.
2. الهيتي، صبري فارس. (2013). دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكس. ط1، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
3. جاد الرب، حسام الدين. (2014). الجغرافيا السياسية. ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
4. سلطان، جاسم. (2013). جيوبوليتيك: عندما تتحدث الجغرافيا. ط1، بيروت : تمكين للأبحاث والنشر.

5. هارون، علي أحمد. (1998). أسس الجغرافيا السياسية. ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.
6. صافي، عدنان. (1999). الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر. ط1، الأردن: عمان، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر.
7. رياض، م. (2014). الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط. مؤسسة هنداوي..
8. إبراهيم، قصي عبد الكريم. (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري نموذجاً. ط1، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
9. السيد حسين، عدنان. (1996). الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر. ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
10. عبد الفتاح، نبيل. (2003). سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح. القاهرة: دار ميريت للنشر والتوزيع.
11. رزيق، محمد. (2014). الجيوبولتيكا: المفاهيم والدلالات المدارس والنظريات. ط1، الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع.
12. نيوف، صلاح. (2018). الأفكار والنظريات الجيوسياسية من الفضاء الجغرافي إلى القضاء السياسي. الدانمارك: الأكاديمية العربية للنشر والأبحاث.
13. إبراهيم الديب، محمد محمود. (2005). الجغرافيا السياسية، منظور معاصر. مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة - مصر.
14. فهمي، عبد القادر محمد. (2006). المدخل إلى دراسة الإستراتيجيا. دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان – الأردن

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Barbashin, A., & Thoburn, H. (2014). Putin's Brain, Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion of Crimea. *Foreign Affairs*, March 31.
2. Barnett, T. P. M. (2004). *The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-First Century*. London: Penguin.
3. Brzezinski, Z. (1997). *The Grand Chessboard*. New York: Basic Books.
4. Cahnman, W. J. (1943). Concepts of Geopolitics. *American Sociological Review*, 8(1).
5. Chauprade, A., & Thual, F. (1999). *Dictionnaire de Géopolitique: États, Concepts, Auteurs* (2nd ed.). Paris: Ellipses.
6. Chitadze, N. (2011). *Geopolitics*. Universal. https://scholar.google.com/scholar?cluster=14079104744892285821&hl=en&oi=scholarr.
7. Clark-Sather, A., & others. (2017). The Shifting Geopolitics of Water in the Anthropocene. *Geopolitics*.
8. Encyclopædia Britannica Online. (2024, October 23). *Monroe Doctrine*. Retrieved from http://www.britannica.com/EBchecked/topic/390243/Monroe-Doctrine.

9. Encyclopædia Britannica Online. (2024, October 27). *Alfred Thayer Mahan*. Retrieved from http://www.britannica.com/EBchecked/topic/357900/Alfred-Thayer-Mahan.
10. Encyclopædia Britannica Online. (2024, October 28). *Geopolitics*. Retrieved from http://www.britannica.com/EBchecked/topic/229932/geopolitics.
11. Friedman, G., & Fedirka, A. (2017). Water and Geopolitical. *Mauldin Economics*.
12. Fukuyama, F. (1995). Reflections on the End of History: Five Years Later. *History and Theory*, 34(2).
13. Goodall, B. (Year). *Dictionary of Human Geography*.
14. Granieri, R. J. (2015). What is Geopolitics and Why Does It Matter? *Orbis*, 59(4), 491–504.
15. Hagan, C. B. (1942). Geopolitics. *The Journal of Politics*, 4(4).
16. Hartshorne, R. (1950). The Functional Approach in Political Geography. *Annals of the Association of American Geographers*, 40(2). doi:10.2307/256099.
17. Heffernan, M. J. (1998). *The Meaning of Europe: Geography and Geopolitics*. Arnold.
18. Huntington, E. (1915). *Civilization and Climate*. New Haven: Archon.
19. Huntington, S. P. The Clash of Civilizations. In Toal, Dalby, & Routledge (Eds.), *The Geopolitics Reader*.
20. International Encyclopedia of Human Geography. (2009).
21. Kjellén, R. (1916). *Staten som livsform*. Stockholm: Geber.
22. Kobayashi, A. (2019). *International Encyclopedia of Human Geography*. Elsevier.
23. Longman Dictionary of Contemporary English. Essex: Longman.
24. Mackinder, H. J. (1904). The Geographical Pivot of History. *Geographical Journal*, 23(4).
25. Mahan, A. T. (1890). *The Influence of Sea Power Upon History, 1660–1783*. London: Low.
26. Moisio, S. (2015). Geopolitics/Critical Geopolitics. In *International Encyclopedia of Human Geography*, 10.1002/9781118725771.ch17.
27. Scholvin, S. (2016). *An Overview of Concepts and Empirical Examples from International Relations*. Institute of Economic and Cultural Geography, University of Hanover.
28. Spykman, N. J. (1938). Geography and Foreign Policy I. *American Political Science Review*, 32(1).

29. Taylor, P. J. (1993). *Political Geography* (3rd ed.). Longman. Quoted in van Efferink, L. (2009). Definition of Geopolitics. Retrieved from http://www.exploringgeopolitics.org/Publication_Efferink_van_Leonhardt_The_Definition_of_Geopolitics_Classicial_French_Critical.htm.
30. Tuathail, G. Ó., Hyndman, J., MacDonald, F., Gilbert, E., Mamadouh, V., Jones, L., & Sage, D. (2010). New Directions in Critical Geopolitics: An Introduction. *GeoJournal*, 75(4). http://www.jstor.org/stable/41148400.
31. Wright, J. K. Geosophy: The Study of Geographical Knowledge.